غير مخصص للبيع

الطليعة

أسبوعية - سياسية - جامعة

الأربعـــاء 23 مارس 2016 . الـــعدد 2135

AL- TALEEA. WEDNESDAY 23 Mar. 2016 - NO. 2135

AL- TALEEA

www.altaleea.com

12 صفحة

100 فلس

في رواية «ثمّة ما أقول لكم» لحنيف قريشي

سرد ما بعد الحداثة ووهم الحقائق المُطلقة

● ص10●

خصخصة محطات الوقود.. تجربة فاشلة يصر المسؤولون على تكرارها

● ص8●

مشوار العمر بصحبة رفاق الدرب والمسيرة

الطليعة.. صوت لن يغيب

بقلم: أحمد النفيسي

أكتب هذا المقال ولا أعرف إلى أين سيقودني، فلحظة توقف "الطليعة" عن الصدور، بشكل نهائي، هو حدث تاريخي مهيب في مسيرة الحركة الوطنية في الكويت، فهي الشعلة الأخيرة التي حملتها وظلت متقدة منذ لحظة إثمار النضال الوطني الديمقراطي، الذي امتد منذ ثلاثينات القرن الماضي، وتبلور في دستور عام 1962.

هي آخر ومضات عهد عبدالله السالم، وهي مهمة بالنسبة لي شخصياً، فقد أعطيتها أزهى سنوات عمري، بكل ما فيها من جهد وقلق ومعاناة، ونلت منها كل ما منحتني إياه من رضا الانسجام مع النفس وتحقيق الذات.

تعرفت على "الطليعة" عام 1963 بعد صدورها بعام، كنت قد قطعت دراستي في الولايات المتحدة باختياري، وعدت إلى الكويت وقراري أن أكمل دراستي قريباً في الوطن، وكان بي شوق لكي أجد الوسيلة، التي أسهم بها في العمل الوطني.

اهتديت إلى "الطليعة"، فجئتها مندفعاً أريد أن أساهم بها بأي صورة. كانت لدي قدرات في الكتابة ورسم الكاريكاتير، ونشرت مرة في جريد الشعب عام 1957 أثناء دراستي الثانوية، ونشرت لي أيضاً مجلة صباح الخير بعضاً من رسوماتي.

أتذكر أني لم أتردد على مكتب "الطليعة" في شارع الجهراء، الذي أسموه شارع «فهد السالم»، لكني دُعيت - وأعتقد من قبل الأخ فيصل الفليج - لحضور اجتماع أسرة تحرير الطليعة الأسبوعي، الذي يُعقد في ديوان والده المرحوم سعود الفيلج، الذي يقع في الفيحاء على الدائري الثاني مقابل أرض فضاء أصبحت فيما بعد ضاحية عبدالله السالم.

كان لقاء مثيراً بالنسبة لي، فقد كنت شاباً صغيراً بالنسبة للموجودين، ولأول مرة أحضر اجتماعاً عالي المستوى تُناقش فيه أمور البلد. أتذكر أن من بين الحضور كان الدكتور أحمد الخطيب، وعبدالرزاق الخالد، صاحب امتياز "الطليعة" ورئيس تحريرها، وسامي المنيس، وكانوا كلهم نواباً في أول مجلس، وكان الحضور يضم أيضاً جاسم خالد المرزوق، وفيصل الفليج، إضافة إلى مدير تحرير "الطليعة" غسان شرارة، ومحمد خالد الشقيق الأكبر لليلى خالد، الفدائية الفلسطينية المعروفة فيما بعد.

كان محمد خالد يساهم في تحرير "الطليعة"، وهو موظف حكومي، وكان ذا قلم رشيق لاذع وثقافة، وله عمود شهير وقتها في الصفحة الأخيرة بعنوان «يا أمة ضحكت».

شعرت براحة عميقة في داخلي، فقد وجدت الموقع الذي أجد نفسي فيه، ووجدت المياه التي أرتاح للعوم فيها، ومنذ تلك اللحظة بدأت مسيرتي مع "الطليعة".

■ عشرات اللجان الشعبية المدافعة عن الدستور والديمقراطية بذرتها «الطليعة»

■ «الطليعة» كانت «وديعة» لدى سامي المنيس فكان لها العين الساهرة

● أحمد النفيسي مع الراحل سامي المنيس

كان أول ما قمت به أنني رافقت بعد أيام فيصل وجاسم إلى مطبعة المقهوي في شارع السور، لمتابعة شؤون طباعة عدد "الطليعة" والاطلاع على «بروفاته»، وانغمست بعد ذلك في المساهمة بالعمل في "الطليعة"، وتكرر ذلك كل صيف. ولكنك لو تصفحت "الطليعة" في الستينات لن تجد اسمي فيها، بل ستجد بعض رسوم الكاريكاتير، فلقد تعودنا أنا وغيري من الإخوة ألا نضع أسماءنا على ما نكتب، وكنا ننشر المقالات بأسماء مستعارة، بعض منا حماية لمصدر رزقه، والبعض الآخر تفادياً للإحراج، والكثير إنكاراً للذات.

ربما هناك مقال وحيد نُشر باسمي عام 1965 نُقل من العدد الأول لمجلة اتحاد طلبة الكويت في القاهرة «الاتحاد»، وكنت قد أشرفت على تأسيس المجلة بدعوة من اللجنة التنفيذية، وكان المقال حول القوانين الثلاثة الجائرة، التي استقالت بسببها المعارضة من مجلس الأمة. كذلك ستجد اسمي على رسوم الكاريكاتير القليلة، التي تسبب أحدها بإغلاق "الطليعة" لمدة عام.

ظروف صعبة

أكملت دراستي في بيروت مطلع عام 1968، وعدت إلى الكويت بشكل نهائي، وكانت "الطليعة" متوقفة بسبب تزوير الانتخابات عام 1967.

عدنا للصدور عام 1970 بعد بيان جابر الأحمد الشهير، الذي صدر في يونيو ويدعو فيه إلى نسيان الماضي، والعودة إلى التعاون، واعداً بانتخابات نزيهة.

كان مدير تحرير الطليعة غسان شرارة ومحمد خالد قد تم تسفيرهما ضمن عملية التسفير الكبرى، التي طالت كل الناشطين من القوميين العرب في بداية تشديد قبضة السلطة التي بلغت ذروتها بتزوير الانتخابات.

دخلنا عقد السبعينات ونحن نواجه ظروفاً ذاتية صعبة. كانت حركة القوميين العرب في الكويت قد انشقت عام 1967 احتجاجاً على ما اعتبره بعض الشباب "ميوعة في مواجهة تزوير الانتخابات"، ثم عادت فانشقت بعد هزيمة عام 1967 إثر التحولات الفكرية التي أحدثتها الهزيمة في فكر القيادة العليا للحركة، فانفصلت عنها مجموعة لها ثقل بقيادة جاسم القطامي، فتصارع التياران في انتخابات نادي الاستقلال عام 1970 وفاز فيها تيارنا، ودخلت أنا عضوية مجلس إدارة النادي.

ثم خضنا انتخابات عام 1971، وسط مقاطعة جماعة جاسم القطامي والتجار، ففزنا فيها بأربعة أعضاء هم د.أحمد الخطيب، وسامي المنيس، وعبدالله النيباري، وكاتب هذه السطور.

■ تصدينا لأكبر السرقات وأوصلنا اللصوص خلف القضبان

■ بسبب «الطليعة» ولد شارع الصحافة بشكله الحالي

■ من «الطليعة» بدأت ظاهرة الاكتتابات الشعبية في الأسهم

وديعة سامي

أما "الطليعة"، فقد كانت بالحفظ والصون ومن نصيبنا، حيث كانت وديعة لدى سامي المنيس، الذي نُقلت إليه من سليمان الحداد بعد عبدالرزاق الخالد، ولهذا عندما عاودت الصدور لم تكن تحظى بدعم التجار بإعاناتهم، ولا بإعلاناتهم، إلا القليل الصامد، كما لم تكن تحظى بمساهمة ومساندة إخواننا من جماعة جاسم، ما جعل العبء علينا مضاعفاً.

في مقابل ذلك، وفّر لنا وجودنا في مجلس الأمة فرصة أكبر لنكون في قلب الأحداث وإثراء الطليعة بالمادة الصحفية.

في تلك الفترة حصلت مجموعة "القبس" على امتياز، وتقدمت بطلب أرض لتبنى عليها مطابعها ومكاتبها، فقامت البلدية التي تتبع وزير الدول لشؤون مجلس الوزراء بتنظيم ما أصبح يدعى شارع الصحافة، وقررت أن تخصص القسائم المطلة عليه للصحف اليومية، أما الأسبوعيات، فقد كان نصيبها الصفوف الخلفية، ولقد اطلعت على هذا من خلال ترددي على البلدية وعلاقاتي، فغاظني ذلك، وأخبرت سامي المنيس، وقلت له "هذا لا يجوز وسأكلم الوزير ولن نسكت".

وبالفعل، واجهت الأستاذ عبدالعزيز حسين في استراحة المجلس، وقلت له "لماذا نُعطى قسائم في الخلف؟"، فأخذ يشرح لي المبررات المعروفة مما أزعجني، وقلت له "كيف يحدث هذا يا أبو هاني؟"، "القبس" التي ولدت بالأمس تعطى قسيمة كبيرة على الواجهة الأمامية، و"الطليعة" التي لديها كل هذا الامتداد التاريخي منذ الخمسينات تُعطى قسيمة صغيرة في الصفوف الخلفية؟ هل أصحبنا أولاد عبدة؟"!!.

وقلت "إننا لن نقبل إلا أن نكون في الصف الأمامي مثل غيرنا، وإنني لا أتحدث إليك باسمي وحدي".

وأتذكر أن أبا هاني امتعض من حديثي، ورأيت ذلك على وجهه، وقد ندمت أنا أيضاً على ذلك، فهذا الأستاذ الجليل يستحق كل الاحترام، لكنها كانت ثورة وربما حمق الشباب!! ولقد أثّرت هذه الواقعة في علاقتي الشخصية به، ولكن كان شعوري بالظلم حقيقياً.

بناء "الطليعة"

هكذا ولد شارع الصحافة كما نعرفه اليوم، ومُنحت "الطليعة" قسيمتها المميزة هذه، ومعها كل الصحف الأسبوعية.

ومع القسيمة، جاءت هموم توفير الأموال للبناء والمطابع، خصوصاً أن القرض الحكومي المخصص كان لا يكفي.

صادف ذلك الوقت أن قررت الحكومة تأميم وتكويت البنك البريطاني للشرق الأوسط، وهو المصرف الأجنبي الوحيد في الكويت، وآخر ما تبقى من المؤسسات البريطانية التي نشأت أثناء الحماية البريطانية قبل الاستقلال، فعزمت على أن نجرب الاستفادة من الاكتتاب لدعم ميزانية "الطليعة".

كان الدارج أن الاكتتابات تقتصر على من يرغب من التجار وأعدادهم كانت قليلة نسبياً، وكانوا يكتتبون بأسمائهم وأسرهم، لكن بالآلاف وعشرات الآلاف من الأسهم، مستخدمين أموالهم إن توفرت، أو بقروض من البنوك، وكانوا في النهاية يحصلون على كميات معقولة من الأسهم. وعادة ما تحقق البنوك أرباحاً مجزية من وراء ذلك دون مخاطرة، ففاتحت شقيقي الذي كان عضواً في مجلس إدارة أحد البنوك برغبتي، فقال لي "لماذا تكلفون أنفسكم أعباء فوائد البنوك ولن تجنوا إلا النزر اليسير، في حين أن جماعتكم كثيرون؟، اجمعوا أكبر عدد من الأسماء واكتتبوا بها بالحد الأدنى المخصص للمكتتب، وستحصلون على ما تريدون دون تحمل أي فوائد".

أعجبتني الفكرة، فذهبت أشرحها للجماعة، وبالفعل باشرنا بجمع أكبر قدر مما نستطيع جمعه في الفترة المحددة، حتى حصلنا على المئات من أسماء أعضاء نادي الاستقلال وأسرهم وأسماء أعضاء في نادي القادسية، ومعارف كثيرين، وتكونت لدينا حصيلة كبيرة اكتتبنا بها وجنينا من ورائها أكثر من ثلاثين ألف دينار، وهو مبلغ ضخم آنذاك يعادل ما يخصص من قروض بنك التسليف والادخار للمواطنين لبناء مساكنهم، وقد أعاننا هذا المبلغ على بناء "الطليعة" ومطابعها.

كانت طريقة اكتتابنا هذه تحدث للمرة الأولى في الكويت، قررنا فيما بعد الاكتتاب في شركات أخرى لرفد "الطليعة" مالياً، لكن الناس بدأت وبسرعة تعي حقوقها في الاكتتابات، وتضاءل عدد المشاركين ونشأت إثر ذلك تجارة جديدة، هي تجارة شراء حق الآخرين في الاكتتاب، وأصبحت الاكتتابات الشعبية ظاهرة.. وهي الظاهرة التي ابتدأت من "الطليعة".

تحرير "الطليعة"

كان هذا الجانب الخاص بتوفير الأموال من أجل دعم "الطليعة" وهي تواجه ظروفها الجديدة، أما بالنسبة لتحريرها فقد وفقنا بانضمام محمد نصر إلينا كمدير للتحرير.

كان محمد نصر صحفياً محترفاً مصقول المواهب، وكان معنا أيضاً ناجي العلي كرسام للكاريكاتير ومخرج، وناجي هو نسيب محمد نصر، وقد جاءنا من بيروت، حيث أرسله لنا غسان كنفاني أواسط الستينات، متوسماً فيه التألق والإبداع. وكان ناجي، وهو عضو في حركة القوميين العرب، قد التصق بـ"الطليعة"، التي أحبها وأحبته رغم انقطاعها عن الصدور وتقلص الموارد، وكان يقوم بتدبير شؤونه عن طريق العمل بالقطعة مع الصحف الأسبوعية.. وذات يوم، علمت منه أن جريدة السياسة قد عرضت عليه أن يكون رسامها الرئيسي بمبلغ ضخم بالنسبة إليه، لكنه رفض فوراً لتصادم خط "السياسة" مع مبادئه، تألمت كثيراً، وقلت له "يا ناجي هذه فرصة نادرة فُتحت لك، وعلاوة على أنها توفر لك سبل العيش، فإنك ستستفيد منها كثيراً كفنان، خصوصاً أنك أخبرتني بأنهم في "السياسة" تعهدوا لك بأن لا يفرضوا عليك أمراً أبداً وسيحترمون حريتك.. وسأحدث سامي في الموضوع".. وهكذا كان. وأخبرني ناجي وهو يبدأ عمله في "السياسة" أنه اشترط عليهم أن يعمل أيضاً في "الطليعة" عندما تعود للصدور.. وقال لي متأثراً: "لن أترك "الطليعة" أبداً".. وهكذا خطا ناجي مشواره الرائع نحو التألق والشهرة.

عاودنا الصدور، وانضم إلينا الأخ نايف الأزيمع الذي كان إضافة ثمينة، فقد كان مفعماً بالحيوية والحماس والعطاء، وأصبح يمارس الصلاحيات الكاملة لرئاسة التحرير، وأشرف على بناء "الطليعة" وشراء مطابعها، أما الأخ سامي، فقد كان العين الساهرة الذي يراقب الجميع ويتابع علاقات "الطليعة" مع الآخرين وكذلك شؤون العاملين فيها وأمور السيطرة على الصرف.

وقفة وفاء وتقدير لرفيق الدرب الوطني والشاعر نايف الأزيمع

اعتبر نايف الأزيمع، أن معالجة وحل الأزمة المالية التي تحد من انطلاقة العمل الوطني بشكل فاعل، أولوية، فاقترحت عليه أن أعفيه من مهامه الحزبية، ليتفرغ لذلك، فما كان منه إلا أن باشر مهامه بذكائه المعروف عنه، إلا أن مشكلته الأساسية تكمن في أنه كان يضع ثقته المفرطة بأشخاص عملوا معه، وبآخرين تعامل معهم، لكنهم استغلوا هذه الثقة، لتجيير العمل لمصلحتهم وإفشال المشروع.

الكثيرون جهلوا طبيعة عمله والمشاكل التي وقع فيها، وآخرون أساؤوا تفسيرها واتهموه ظلماً، فعالم التجارة وعبيد المال كعبيد الكراسي لهم ثقافتهم الخاصة.

.. وما أشد ظلم ذوي القربى، غير أنها ضريبة الزمن الرديء الذي نعيشه.

د.أحمد الخطيب

في الطليعة اليوم

الوثيقة الحكومية بشأن الخصخصة.. انتكاسة دستورية وأفق مسدود

ص3

«الطليعة».. كلمة لابد منها

محمد الغربللي

ص2

ما بين دعوات المشاركة والمقاطعة الانتخابات القادمة.. نقاشات واسعة وتبعثر شعبي

عبدالله النيباري

ص6

الطليعة.. كلمة لابد منها

محمد الغربللي

"الطليعة".. البداية في السبعينات، والانطلاقة كانت من بناية العوضي في وسط البلد، قبل أن تمتلك أرضاً أو مطبعة. لم يكن هناك سوى مكاتب التحرير فقط، وكان مَن يتولى رئاسة التحرير الصديق نايف الازيمع.. أما الطباعة والإخراج، فكانا في إحدى المطابع الخاصة بمنطقة الشويخ.. كان الموعد محدداً لتسليم المواد، وكانت أيضاً المتابعة على أشدها لجلسات مجلس الأمة في ذلك العام، وما بين متابعة جلسة الثلاثاء والطباعة كان يسهر البعض في سبيل الإصدار، وفق الموعد المحدد، حتى لا تتأخر المجلة عن الصدور. لم تكن ممارسة وظيفية، بقدر ما كان عملاً وطنياً مفعماً بالبذل والعطاء وحس المسؤولية.

بعدها خصصت لـ"الطليعة" قطعة الأرض الحالية، الواقعة في منطقة الصحف، وكان للصديق أحمد النفيسي دور كبير في تخصيص هذه الأرض بنفس الموقع الحالي.

دور وجهود تعادل مئات الآلاف، إن لم أقل المليون وأكثر، ضمن إطار العطاء الوطني المتواصل في مجال الصحافة، ممثلاً بـ"الطليعة"، أو المجالات الأخرى، كمجلس الأمة أو نادي الاستقلال وغيره.

ساعد مكتب المهندس الكويتي في عمل تصاميم المبنى الجديد، بمتابعة حثيثة من الأخ نايف الازيمع، الذي توجَّه لاحقاً إلى بيروت، وباتفاق مع وكيل المطابع الألمانية أنطوان فرا، تم استيراد المطابع من ألمانيا، لإصدار "الطليعة"، وأيضاً لطباعة المطبوعات التجارية الأخرى، التي كانت إيراداتها تشكل رافداً مالياً لها، وقد تولى الصديق عبدالله البعيجاني إدارة المطبعة التجارية والإشراف عليها في ما بعد، وكانت مساهمة الجميع تطوعية بشكل بحت، كل في مجاله، سواء بالإشراف على المطابع، أو بتحرير مجلة "الطليعة".

لم نشعر أو نتلمس يوماً أن شركة "الطليعة" ملك لفلان أو لمجموعة من الأشخاص، هي ملكية عامة للتيار الوطني، بل إن البعض وضع فيها أموالاً على شكل تبرعات من حسابه الخاص وقت الأزمات المالية الطارئة. المواءمة القانونية وحدها فرضت أن يكون هناك خمسة شركاء من الناحية الرسمية، كتسجيل لدى وزارة التجارة والصناعة عام 1977، إجراء قانوني إداري لا غير، كونهم ليسوا من موظفي الدولة في القطاع الحكومي، حيث يمنع الموظف في هذا القطاع من ممارسة التجارة، حتى وإن كانت تطوعية من دون أجر. الآخرون جميعهم كانوا في وظائف حكومية، ما يحول دون تسجيلهم ضمن الشركاء.

نقول إننا لم نشعر قط منذ انطلاقة "الطليعة" بأي تصرف أو ممارسة، بأن هذه المؤسسة تخص فلاناً من المؤسسين الرسميين، كما لم يتصرف أي منهم على أنه صاحب ملكية مادية فيها.. هو صاحب عطاء نعم، أما الملكية، فهي ذات غرض وحيد يتمثل بتسجيلها كشركة ضمن الشركات الأخرى.. كما لم تكن العلاقات بين الشركاء الرسميين أو المنتجين لـ"الطليعة" مبنية على علاقات وظيفية منبعها الملكية الشخصية، بل مبنية على وشائج الأخوة والوطنية والانتماء لهذا الوطن ضمن أهداف رفعة شأنه والدفاع عن القضايا الشعبية.

هي في الحقيقة، وبتصرفات الجميع وسلوكهم، ملك للتيار الوطني، بغض النظر عن المجهودات التي بُذلت من الجميع، كل في مجاله، والتي لو كانت لأغراض تجارية أو مادية، لنال أصحابها ممن أعطوا وبذلوا هذا الجهد طوال سنوات المال الكثير.

هكذا كانت "الطليعة" طوال عهدها منذ التأسيس، وخلال ما عايشته منذ بداية السبعينات، حتى استجدت ظروف بوفاة المرحوم أبوأحمد (سامي المنيس)، وانتهت إلى ما انتهت إليه اليوم نحو الاختفاء كمجلة، وتصفية الشركة التي كانت تصدرها طوال أكثر من نصف قرن، بالعطاء المتواصل من أسماء متعددة ممن ينتمون للتيار الوطني.. أسماء لاتزال بيننا، وآخرون توفاهم الله، تاركين سمعتهم العطرة بين أصحابهم ومجتمعهم، وهذا ما يبقى في الحياة كإرث إنساني لا يزول.

غير مخصص للبيع

الطليعة

أسبوعية - سياسية - جامعة

الأربعاء 17 فبراير 2016 ـ العدد 2130

AL- TALAEEA, WEDNESDAY 17 Feb. 2016 - NO. 2130

AL- TALAEEA www.altaleea.com

12 صفحة 100 فلس

نقول لاتحاد الجمعيات: لا طبنا ولا غدا الشر!

هل باع الفلسطينيون أرضهم للصهاينة؟

مشاريع التقشف المطروحة لن تحل مشكلة العجز

ألا تخجلون من تحميل الضعفاء سداد فاتورة سُرَّاق المال العام؟!

■ إيقاف البعثات العلمية.. «اللي ما يعرف الصقر يشويه»

بقلم: د.أحمد الخطيب

في عصر النازية بأوروبا، هرب عالم مصري مشهور إلى بريطانيا، واقترح إنشاء معهد للعلوم لتخريج العلماء، لضمان مواكبة التطور العلمي آنذاك، واتصل علماء بريطانيون بنشرخل، وطلبوا منه المساعدة فتحمَّس لهذا الاقتراح، ووافق عليه ورفض تحديد ميزانية محددة له، فالمال، المعهد هو الذي يحدد الميزانية للطلبة، ليؤدي عمله وينفذ برامجه، فميزانيته مفتوحة.

مالنا كائنين التنبية؟ معظم العلماء الذين حصلوا على جائزة نوبل للعلوم كانوا من خريجي هذا المعهد.

أقول للمسؤولين عندنا، الذين أوقفوا البعثات العلمية، والدورات المهمة لتطوير الكفاءات، وتعميق التخصصات العلمية، والتوسع في ميزانية التعليم، ما قاله المثل الشعبي «اللي ما يعرف الصقر يشويه»، وحسبي الله ونعم الوكيل!

■ السلطة منهمكة في صرف الأموال في شراء الولاءات

■ الحلول ترمى في «الزبالة».. واللعبة انكشفت

إذا كنتم جادين لمعرفة الحرامية

يا مسؤولون.. هل أنتم جادون لمعرفة الحرامية؟ كلفوا أحد البيوتات المالية العالمية لمعرفة تفاصيل كل صفقة استثمارية، وستعطيكم أسماء كل المتورطين، والمبالغ التي بلعوها.

■ في كل أزمة مالية تُستدعى شخصيات محترمة تقدم اقتراحات هدفها التهدئة

■ الشرفاء يعتذرون عن المساهمة في هذه المسرحية البليدة

■ هل يتحقق البديل الاستراتيجي قبل أن «يطيح الفاس بالراس»؟

في هذا اليوم

مستشفى جابر.. coming soon والحسابة بتحسب!

محمد نهار: «التقدمي» ليس مهووساً بالعملية الانتخابية.. ونريد أن نكون تيار المواطن البسيط

كثير من الجعجعة.. ولا طحن الأزمة المالية وتخبُّط مؤسساتنا

كتب: عبدالله النيباري

تتمات

مشوار العمر بصحبة رفاق الدرب والمسيرة

وفي تلك الفترة، انشغلنا بمهامنا في مجلس الأمة وشؤون نادي الاستقلال، وفي ذات الوقت واصلنا مهامنا في "الطليعة".

بالنسبة لي، كنت ملتزماً بكتابة باب حديث الدواوين، وأكتب حول ما يستجد في المجلس والساحة المحلية، فضلاً عن تأملات في باب خواطر، وأحياناً زاوية "رأي الطليعة"، وكان الأخ عبدالله النيباري يثري "الطليعة" بأفكاره، ويتناول في كتاباته موضوع النفط، حيث كان يقود معركتنا لتحرير النفط من الشركات الأجنبية، والقتال ضد اتفاقية اليماني للمشاركة النفطية. أما الدكتور أحمد الخطيب، فكان حريصاً على بلورة أفكار رأي "الطليعة" والتحليل السياسي المحلي.

غادرنا مدير التحرير محمد نصر لأن السلطة رفضت تجديد إقامته.. ثم اضطر أخونا نايف الأزيمع لترك موقعه في "الطليعة" لظروف خاصة، لكنها استمرت بجهود الشباب المخلصين، وبجهود ما توفر من محررين.

خضنا انتخابات عام 1975 ولم أفز فيها، فأصبحت "الطليعة" مهمتي الأساسية، وصرت أمارس المهام التي كان يمارسها نايف، لكن تحت مسمى نائب رئيس التحرير، وهكذا انغمست كلياً في التحرير كتابة و"هموماً".

لم يطل أمد مجلس 75 كثيراً فحُلّ في منتصف عام 1976، وأُعيد فرض قانون الصحافة القمعي، فتوقفنا عن الصدور، ثم قاموا بحل نادي الاستقلال للإجهاز على آخر منافذ تعبيرنا مثلما يحدث اليوم، لكننا عدنا للصدور مرة أخرى مع الإعلان عن عودة الحياة النيابية عام 1980، وفشل جميع مرشحي التيار الوطني في انتخابات 1981، ما عدا خالد الوسمي، واستمرت "الطليعة" تواجه قضايا الثمانينات بصلابة، مثل قضية المناخ الأسطورية، وقيام السلطة بتسليم البلد لحزب الإخوان المسلمين، وغيرها إلى أن تم حل مجلس 1986 من جديد وتوقفنا، وفكك النظام تماسكنا الوطني فوجدها صدام - الذي استهلكت موارده في الحرب مع إيران وأفلسته- فرصة لتحقيق طموحاته الآثمة باحتلال الكويتي.

وفي 26 فبراير 1991، عادت الكويت لأهلها وطرد المحتل، ولكن "الطليعة" ظلت متوقفة عن الصدور، فهي بلا موارد ومطابعها خراب.. لكنها عادت للصدور عام 1992.

كان د. الخطيب هو أكثر المتحمسين للقرار، فاستعان بالمرحوم محمد مساعد الصالح لإنجاز ذلك، ثم استعين بالأخ أحمد الديين لتولي الإشراف على تكوين الجهاز اللازم وتولي مسؤولية التحرير. وهكذا صدرت "الطليعة" بشكلها الحالي على شكل جريدة، وأصبحت جريدة حيوية تلامس الواقع وتُعنى بشكل أساسي بالشؤون المحلية.

حالة خيبة

انتهى آنذاك الاهتمام بالشؤون العربية، التي استنزفت جهدا كبيراً من طاقتنا، وكنت بعيداً عن ذلك كله، كنت أعيش حالة عنيفة من خيبة الأمل والقرف.

كانت صدمة الاحتلال بالنسبة كبيرة جداً، وما أدهشني وأوجعني وأثار الغثيان في نفسي بدرجة لا توصف، موقف التنظيمات العربية وبالأخص الفلسطينية من احتلال الكويت. هذه التنظيمات كنت قد التقيتها وعملت معها منذ تبلورت مداركي السياسية، وتعاهدنا معاً على مساندة حرية الأوطان والشعوب، والدفاع عن حقوقها في وجه الطغيان والتسلط. هذه التنظيمات طعنتي في الظهر، وحطمت ما بنيته طوال سنوات النضج من بنيان في نفسي من قناعات ترتكز على القيم والمبادئ.

أشغلت نفسي بالعمل الجسدي والحركة كي أنسى، وتفرغت لإعادة بناء الشاليه الخاص بنا المدمر، بنفسي، فكنت أصطحب معي العمال الإيرانيين من الرميثية فجر كل يوم ونشتري فطورنا ونذهب إلى الزور وأشاهد بزوغ قرص الشمس الكبير من وراء البحر، ما إن ننتهي من تناول فطورنا حتى نبدأ بالعمل حتى ما قبيل الغروب، كان ذلك علاجا لي، عدت بعده إلى الحياة شبه الطبيعية، لكن ما جعلني أعود لأنغمس في العمل بـ"الطليعة" من جديد، هو مغادرة الأخ أحمد الديين لظروف خاصة عام 1994، وشغور موقع المحرك الرئيسي لتحرير "الطليعة" فتوليت أنا ذلك.

كنت في السبعينات قد اتفقت مع الأخ سامي على أن أتولى شؤون رئاسة التحرير كلها ما عدا ما يتعلق بالأمور المالية والادارية، لكني الآن أصبحت رئيساً للتحرير بدل الأخ سامي، الذي احتفظ بموقع رئيس مجلس الإدارة، فأصبحت المسؤولية كلها على عاتقي.

قضايا التسعينات

بعد تحرير الكويت وعودتها إلى أهلها، تركز اهتمام الناس و"الطليعة" على محاسبة المتسببين بكل ما حل بنا من احتلال وخراب، لكن سرعان ما دفن الموضوع بعد الضخ المادي ومماطلة السلطة، وسجلت القضية ضد مجهول، لكن أبرز قضايا الفساد التي واجهناها في "الطليعة" هي قضيتا "الناقلات" و"سانتافي"، إلى جانب أكبر عملية سرقة تمت في تاريخ الكويت، وهي سرقة استثمارات احتياطي الكويت، كلها تمت قبل الاحتلال وأثناءه.

وتكشفت أيضاً قضايا تزويد الجيش الأميركي بالغذاء والمؤن، وكانت قضية هاليبرتون هي القضية التي تواطأ فيها لصوص الكويت مع لصوص الجيش الأميركي لتزويد الجيش الأمريكي في العراق بالنفط الكويتي.

لكن القضية التي فجرناها في "الطليعة"، وكتبت فيها موضوعاً أصبحت مانشيتاته مثلاً ساخراً يتندر به الناس هو موضوع تزويد الجيش الأميركي بالغذاء على حساب الكويت، وكان المانشيت الرئيسي «رأس الخس بـ 8 دنانير وحبة اللوبستر بـ 14 ديناراً».

ولقد طويت ملفات كثيرة في الكويت من سرقات الاستثمارات، وحفظت القضايا.

قضية واحدة حوكم أبطالها في الخارج، وحكم عليهم باسترداد الأموال، ولوحقوا للقبض عليهم، لكنهم هربوا بأموالهم إلى بلدان تكفل عدم تسليمهم ولم تسترد إلا بعض الأموال،

لكني تابعت شخصياً قضيتين رئيسيتين، هما قضية الناقلات وقضية سرقات قصر بيان.

الناقلات

كانت جريدة القبس قد كشفت النقاب عن هذه السرقة الكبرى، فالتقطناها نحن وتابعناها بشكل حثيث للكشف عن تفاصيلها بما لا يترك مجالاً لأحد كي يلتف عليها أو "يدمدمها"، واستهلك ذلك كثيراً من جهدي ووقتي.

كنت على اتصال مستمر بمصادرنا في شركة ناقلات النفط، وكان الأخ عبدالله الرومي مدير عام الناقلات السابق، خير عون لنا، وكنت أيضاً على اتصال بمصادرنا القضائية التي لا أستطيع الكشف عنها الآن، وعرفت كيف أن ثلة من الشباب القضاة، الذين عينتهم النيابة لمتابعة القضية في الداخل والخارج، كافحوا ببطولة رغم المخاطر والمعوقات والإحباط في مواجهة قوى مؤثرة كي يجمعوا الأدلة داخل الكويت وخارجها.

هذا الصوت لن يغيب

على مدى أكثر من أربعين عاماً انخرطت في العمل بـ"الطليعة"، وكتبت شتى أنواع المقالات والأبواب، معظمها بأسماء مستعارة، مثل بوبدر وبدر البدر، وغيرهما الكثير، وأوصاف مختلفة، مثل المحرر السياسي، ومحرر الشؤون المحلية، ومحرر الشؤون العربية، أو المحرر الدبلوماسي.. أو بدون اسم، وكنت أتوخى البحث والاستقصاء فيما أكتب، حفاظاً على مصداقية "الطليعة"، ومرت علي ظروف صعبة، خصوصاً بعد التحرير، إلى درجة أنني بقيت لفترة أكتب بين أربعة إلى ستة موضوعات في العدد الواحد، مثل الموضوع الرئيسي، الذي يحمل رأي الطليعة، وموضوع محلي، مثل شؤون البلدية والمجلس، وكتابة عامود "سلة الطليعة"، وكتابة موضوع خفيف للصفحة الأخيرة، وتوقفت نهائياً عن ممارسة مسؤوليات الطليعة عام 1996 بعد انتخابات مجلس الأمة، وأنهكني التعب الذي ساهم في مشاكلي الصحية، ولكني فخور بذلك فيما تبقى لي من حياة.

فلقد زاملت إخوان أعزاء كانوا خير رفاق، سأحاول تسمية بعضهم، وأرجو المعذرة لمن فاتني ذكره، لأنني لم أستطع أن أسميهم، وكنت مع د.أحمد الخطيب، والراحل سامي المنيس، وعبدالله النيباري، وهؤلاء كبار بالنسبة لي، تعلمت منهم الكثير، فعطاؤهم لـ"الطليعة" لا يخفى على أحد، ولكني لن أنسى من رافقنا خلال المسيرة الطويلة، مثل الأخ عبد الله البعيجاني (شافاه الله)، الذي تحمل متابعة استكمال مبنى ومطابع "الطليعة"، وإدارتها لفترة طويلة من الزمن.

ولن أنسى الراحل عبد الله السبيعي بصفائه الوطني، ولا أحمد الديين الذي عاد لـ"الطليعة" مرة أخرى عام 1997 عندما دخلت المستشفى على إثر أزمة صحية أبعدتني عدة أشهر، في الوقت الذي أصيب فيه أخي النيباري في محاولة اغتياله المشؤومة، كما لن أنسى بالطبع إخوتي محمد الغربللي، ومحمد العجيري، حين تحملا القسط الأكبر من المسؤولية لإصدار "الطليعة" بعد أن تقلص المساهمون، ولا بد أن أذكر في هذا المجال عوني صادق مدير التحرير في الثمانينات، وماجد الشيخ ابن "الطليعة"، ومحمد الأسعد الأديب المثقف الذي تولى إدارة التحرير أيضاً.

شباب "الطليعة"

لقد مر علي مئات من الشباب والطلبة، الذين كانوا يحملون قضاياهم، وساهموا في العمل في "الطليعة"، وكانوا خير جنودها، قبل أن تتشعب بهم طرق الحياة، كما تعلم كثيرون في "الطليعة"، بعضهم أكمل الطريق، وبعضهم انزوى، وبعضهم الآخر انقلب واتخذ موقفاً معادياً لما تمثله "الطليعة".

إلا أنني، وأنا أتأمل المشهد، و"الطليعة" بأرضها ومبناها وامتيازها، وهي تعرض - يا للسخرية - في المزاد، وأتفحص ما حولي، أجد العديد وربما العشرات من المجموعات الشبابية، التي تفتحت وأينعت لتدافع عن الحريات والدستور والديمقراطية وحقوق الإنسان والمال العام، ومجموعات أخرى ثقافية لو دققت فيها كلها لوجدت جذورها تنبثق من "الطليعة"، وهذا كله لن يستطيع أحد أن يبيعه بمزاد.

قواعد وشروط

الخصخصة لها قواعد وشروط عدة، لعل أهمها توظيف العمالة الوطنية، وفوق ذلك التزام وتعهد بخلق فرص عمل مستقبلية عند تشغيل المؤسسة، فهل وضعت الوثيقة الحكومية هذه القواعد بعين الاعتبار؟

وقائع حية وأمثلة على مرأى العين

الوثيقة الحكومية بشأن الخصخصة.. انتكاسة دستورية وأفق مسدود

● هند الصبيح

● هل تعي الحكومة تداعيات إجراءاتها الإصلاحية؟

محمد الغربللي:

البداية كانت بالتصريح الخاص الذي أدلت به وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح لصحيفة الأنباء في عددها 13 الجاري، حيث ذكرت فيه أن «جميع الخدمات التي تسيطر عليها الدولة ستطرح للقطاع الخاص ضمن برنامج خصخصة قطاعات الدولة الاقتصادية، بداية بخصخصة الخدمات الحكومية، ثم بقطاعي التعليم والصحة»، مشيرة إلى أن هناك مستشفيات سيتم إعطاء صلاحية إدارتها وتشغيلها للقطاع الخاص.

فإن صدر هذا الموضوع ضمن تصريح صحافي قد يحمل النفي أو سوء النقل، وغيرهما من الملابسات، إلا أن الصحف اليومية حملت في اليوم ما بعد التالي، وتحديداً بتاريخ 15 مارس، وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي. وفي ما يخص موضوع الخصخصة «شددت الوثيقة على ضرورة دعم التخصيص والتوسع فيه، وذلك عبر خصخصة المشروعات العامة ومشاريع التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإطلاق قدرات المجلس الأعلى للتخصيص، وتعديل قانون الخصخصة، ورفع الحظر عن خصخصة الصناعات النفطية ومرافق التعليم والصحة».

إذن، الموضوع لم يعد تصريحا صحافيا عابرا، بل وثيقة حكومية معتمدة جرى الإعلان عن إصدار قوانين بشأنها، ولدينا إزاء هذا الموضوع العديد من الملاحظات والنقاط.

انتكاسة دستورية

بداية، يعد هذا التوجه انتكاسة دستورية أخرى في زمن الانتكاسات الدستورية، فالمادة 13 من الدستور تنص على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه»، هذا بالنسبة للتعليم.. أما الصحة، فكما ورد في المادة 15 مباشرة «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة»، وهذا الاتجاه وفق ما أتى بالوثيقة المذكورة يعني تخلي الدولة، بمؤسساتها، عن الكفالة التي التزمت بها بشأن التعليم، وانسحابها، وتسليمه للقطاع الخاص، كما ورد في تصريح الوزيرة الصحافي، وكما ورد بالوثيقة الحكومية .

الكفالة بمعناها اللغوي، أن تحيط بمهمة ما بإطاريها المادي والمعنوي، وتصبح المرجع لها كي تتولاها، وهكذا كانت الأمور حتى قبل صدور الدستور وما بعده.. وما ينطبق على التعليم ينطبق أيضا على الصحة.

وحتى لا نتوسع كثيراً في التناقضات، مثلما ورد في الوثيقة الحكومية، الجميع يتذكر ردة الفعل التي جرت منذ أشهر تجاه موافقة وزارة التربية بالسماح على رفع رسوم التعليم في بعض المدارس الأجنبية، فهذه الرسوم كانت مرتفعة بالأساس، وأصحاب المدارس يريدون زيادة رفعها، ما أدى أيضا إلى مطالبات المدارس الأخرى بالمعاملة بالمثل، وإزاء ذلك قامت وزارة التربية بإيقاف الزيادة، حتى تتم دراسة الموضوع بشكل أعمق.. فمثل هذا التوجه الحكومي من شأنه زيادة الأعباء على المواطن، ومن ناحية أخرى كيف يمكن أن يكون عليه الوضع عندما تتجه الحكومة نحو خصخصة التعليم والصحة معا؟

وضع القطاع الخاص

من ناحية أخرى، تعالوا للبحث عن دور القطاع الخاص لتقييم دوره وأدائه على مستوى الاقتصاد الوطني، لمعرفة أحواله، فهذا القطاع بالأساس يقتات من الأموال الحكومية على مستوى المشاريع والإيداعات المصرفية وغيرها من أدوات الدعم بأسعار منخفضة للأراضي والوقود وانعدام أي شكل من أشكال الضرائب، كما أن دوره شديد التواضع بشأن استخدام وتوظيف العمالة الوطنية، على الرغم من المحفزات المالية التي تُمنح له عن طريق برنامج دعم العمالة منذ ما يزيد على عشر سنوات، فنسبة تشغيل العمالة الوطنية فيه لاتزال متواضعة، قياساً بإلزام الحكومي كي يقوم القطاع الخاص بتوظيف العمالة الوطنية، والدعم الذي يمنح للعامل عند التحاقه فيه، حيث النسبة الأكبر في وجود الأيدي العاملة الكويتية في قطاع البنوك بشكل أساسي، في حين أن أغلبية العاملين في الجهات الأخرى من العمالة الوافدة بمختلف الجنسيات.. وعندما يطبق التخصيص في الدول المتقدمة وحتى في الدول النامية، فإنها لا تستدعي عمالة أجنبية، بل تلجأ إلى عمال من نفس جنسية الدولة، على خلاف الوضع في الكويت، أو حتى في الدول الخليجية الأخرى.

فالخصخصة إذن لها شروط عدة، لعل أهمها توظيف العمالة الوطنية، وفوق ذلك التزام وتعهد بخلق فرص عمل مستقبلية عند تشغيل المؤسسة.

> خصخصة قطاع التعليم ستقصم ظهر المواطن.. فماذا سيكون الحال بخصخصة «الصحة» أيضاً؟

> مرآة الشركات في البورصة مظلمة و104 مدرجة تقل قيمتها السوقية عن الاسمية

> أداء القطاع الخاص حدّث ولا حرج.. و«الكويتية» كالغراب الذي فقد مشيته حين قلد الحمامة

مرآة البورصة

تعالوا أيضا نطالع وضع القطاع الخاص عن طريق مرآة البورصة الكويتية، التي يفترض أن تكون عاكسة لأداء الشركات التشغيلية، وسنجد أن هناك 104 شركات مدرجة تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية، أي مائة فلس.. هذا خلاف الشركات الأخرى التي انسحبت من سوق الأوراق المالية طواعية، جراء تردي أحوالها المالية، ليس بالضرورة نتيجة أزمات داخلية أو خارجية، بل بسبب سوء وتردي الإدارة في الكثير من الأحيان، والإنفاق المبالغ فيه للإدارة الداخلية، إنفاق يقارب النهب المنظم.

وكمثال بارز على الواقع ويشاهد بمرأى العين، ما قامت به الحكومة من تسليم العديد من المشاريع للقطاع الخاص، الذي بدوره أسندها لشركات أجنبية، مكتفيا بما يحصل عليه من عمولة، وبالطبع هذه الشركات غير ملزمة بتوظيف عمالة وطنية، بل تأتي بعمالها للعمل في تلك المشاريع من الخارج، أي رواتبهم ودفعاتهم المالية تذهب مباشرة إلى الخارج.. لا بأس «حلال عليهم»، لكن مع ذلك لا نجد إلا التأخير في تلك المشاريع، ويا حبذا لو تم تعداد تلك المشاريع ونشر تاريخ الانتهاء منها تعاقديا، أي وفق ما جاء بعقد البناء والتاريخ الفعلي للإنجاز، وهي مشاريع مليونية فتحت جيوب الحكومة بأموالها على مصراعيها.

كلمة أخيرة

هذه هي أغلب سمات القطاع الخاص الذي تتحدث عنه وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية.. وتبقى كلمة أخيرة، لدى الحكومة قانون خاص بخصخصة الكويتية، قانون صدر في يناير 2008، وحتى يومنا هذا لم تتحول «الكويتية» نحو التخصيص وفق القانون المذكور والتعديلات التي جرت عليه، ولاتزال كحكاية الحمامة والغراب الذي حاول تقليد مشية الحمامة الرشيقة، ففشل ونسي طريقة مشيته، فلا هو حمامة ولا غراب.

ليس هذا كل شيء بشأن الوثيقة الحكومية، فهناك العديد من القضايا التي يمكن نقاشها في أعداد لاحقة.

الهيئة.. «لا حس ولا رس»

لم يخفِ البعض شعوره بالفرح، لتفعيل المرسوم الصادر في نوفمبر 2012، بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، التي استغرقت وقتاً لا بأس به في تشكيل أركانها الإدارية ولائحتها التنفيذية وبناء هيكلها، بما يضمن تحقيق المهام الموكلة لها.

وقد باشرت الهيئة أعمالها، بتلقي عدد من حالات الفساد، مع حماية كاملة للمبلغين عنها، كما أنها بعثت لعدد كبير من المسؤولين بنماذجها، لتقديم كشوف عن ذممهم المالية، باعتبارهم ضمن الفئات التي تتولى مناصب قيادية، وعليهم تنفيذ هذا الإجراء، وإنذار بالمساءلة لمن لا يستجيب له.

وقد ظهرت شخصيات تتولى مثل هذه المناصب في صور صحافية وهي تتقدم بكشف عن ذمتها المالية.. لكن ما هي إلا أشهر قليلة من عمل الهيئة بموجب المرسوم الذي صدر، حتى نالها الإبطال الدستوري من المحكمة الدستورية في ديسمبر من العام الماضي، وتم إلغاؤها، مع تطييب خاطر كوادرها، بأن رواتبهم سيتم صرفها كما هي، بانتظار تعديل المرسوم ليصبح دستوريا، لكن مع تغيير في بعض المواد بالمرسوم السابق، بحيث يتم تقليص دور الهيئة وتضييق صلاحياتها.. وهكذا تقدمت الحكومة «المحروسة» بتعديل تلك المواد، والطلب من مجلس الأمة «العتيد» مناقشتها وإقرارها بصفة الاستعجال.

ومنذ ذلك التاريخ ساد السكون الهيئة، وغابت الصور حول تقديم إقرارات الذمم المالية، علماً بأنه ضمن الفترة السابقة للمرسوم السابق لم يتم تقديم إلا 30 في المائة من كشوف إجمالي عدد القياديين المخاطبين.. ومع إبطال المرسوم وتعديل القانون خبت نيران الهيئة بسطل من الماء، ولم يعد فيها سوى جمرات قليلة لا يرجى منها دفء، ولا حتى شعلة يُستفاد منها للطهو.. وعمَّ السكون والهدوء، وهكذا كان.

(م.غ)

أحدهما أسس وضحّى والآخر نهب وهرب

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.. شتان بين مدير ومدير

حمد الجوعان كان يعمل مع فريقه من الشباب الكويتي والعربي لتنفيذ القانون رقم 61/76، الخاص بالتأمينات الاجتماعية، عمل ليل نهار وفي ساعات العطل الأسبوعية، ليصار إلى تنفيذ القانون على الواقع من بداية الأساسات بأرض ممهدة من دون بنى في سباق مع الزمن باللوائح والنماذج والإحصاءات، وكان له وللفريق العامل معه ما أراد، والوصول إلى الهدف النهائي في 1 أكتوبر 1977، بإنشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.. وبدأ التطبيق العملي للقانون بلوائحه وإجراءاته وإدارته دفعة واحدة، بداية لم تكن مألوفة على المستوى الإداري الكويتي، فقد كانت ولاتزال بداية مميزة بذرها السيد الجوعان، وضع إداري مختلف عما يشاهد في بقية الإدارات الحكومية الأخرى، من حيث التعامل مع الجمهور وتسهيل الإجراءات، إدارة ليس بها «تعال غداً»، أو الموظف المعني غير موجود.. إلخ، من المفردات في الإدارة الكويتية السائدة حتى يومنا هذا.

كانت متفردة في تسيير الأعمال وإنجازها وتسهيل وإنجاز مهام المراجعين.. واستمر السيد الجوعان في إدارته، ولم يتوقف عن التطوير والارتقاء بالعمل في ما يخص المتقاعدين، من حيث استكمال بعض القوانين أو تطوير الإجراءات وشمولية التأمينات.

اختلف مع رئيس المؤسسة اختلافا قاده إلى الاستقالة، بعد أن أسس البناء مع رفاقه على أسس سليمة.. خرج نظيف الثوب محملا بالسمعة الطيبة والناصعة على هذا الإنجاز، ودخل الحياة البرلمانية بعد ذلك، وكان له مواقف مميزة وجريئة كأداء برلماني، مستمراً في الحياة السياسية، حتى نالته أياد غادرة، بإطلاق النار عليه بعد التحرير.. ولايزال يعاني هذا الفعل الإجرامي.. السيد محمد لديه أرصدة بالملايين من السمعة الطيبة والنظافة وحب الوطن والمواطن، سمعة ليس من السهولة الحصول عليها.. وخرج بأيدٍ نظيفة، بعد أداء مميَّز في تلك المؤسسة.

مدير آخر

مدير آخر تولى بعده واستمر أكثر من عقد، وقتها زادت أموال مؤسسة التأمينات، بفضل المشاركة المالية وتنامي أموالها.. كثر الحديث عن المدير العام الجديد على مستوى الصحافة، حتى وصل الأمر إلى تقديم بلاغ للنيابة من داخل المؤسسة عن طريق عضو شجاع من مجلس الإدارة، لم يسكت أو يلتزم الصمت، وقدَّم بلاغا للنيابة منذ عام 2008، ومع ذلك استمر المدير الجديد في منصبه، غير مبالٍ بما قام به.. وبعد سنوات تكشفت فضيحة أموال «التأمينات» المسروقة والمدير الهارب، وفي الأسبوع الماضي نظرت محكمة الجنايات في قضية المدير العام السابق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، وحددت جلسة 28 أبريل المقبل، للنطق بالحكم، واستمعت هيئة المحكمة لمرافعة النيابة العامة بهذه القضية، حيث ذكرت أن المتهمين، وعلى رأسهم المدير العام السابق، داسا على الأمانة التي كانت في أعناقهما، وأن المدير العام السابق أكل أموال الناس بالباطل، على خلاف ما مثل من مظاهر الرفعة والتشدق بالوطنية وهو كبير المتهمين.

توارى المدير العام السابق عن الأنظار، متأبطاً ملايين الدولارات وعملات أجنبية في أكثر من مصرف، ولايزال مطارداً في بلده، حاملاً سمعة سيئة في استغلال منصبه.

ملاحظة أخيرة

قد تأتي الأموال، لكن لا يمكن شراء السمعة الطيبة والنبيلة في أي بقعة أو مكان من العالم.. وشتان ما بين مديرين، ممن تولوا مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بين مَن ضحَّى ومَن سرق وهرب.

تبقى ملاحظة جديرة بالتوقف، فقد تم تخصيص مبلغ مالي لمن كلفوا إعداد قانون التأمينات الاجتماعية، للاستعانة بالمستشارين القانونيين، من داخل الكويت وخارجها، والمبلغ كان تحت تصرف السيد حمد الجوعان، وقد أعاد نصف المبلغ المخصص إلى الميزانية، بعد أن تمَّ صرف ما يستحق على المستشارين والزيارات الخارجية.. فللأموال العامة حُرمة ومسؤولية، وهذه هي القيمة التي تضاءلت في أيامنا الحالية.

(م.غ)

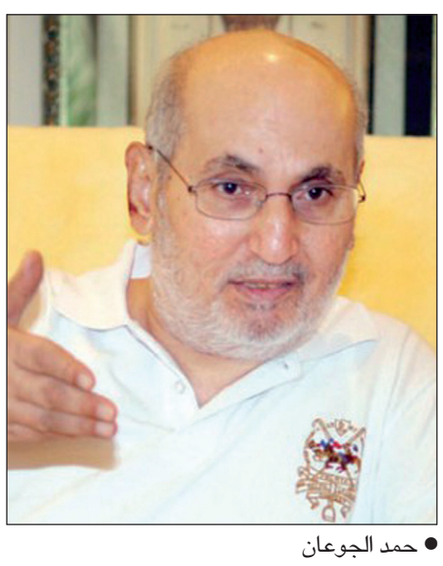

● حمد الجوعان

أمر مرفوض

ما هو مرفوض، هو تحميل المواطن كل شاردة وواردة على الأخطاء التي تحصل في مختلف قطاعات الدولة، فالمواطن «الغلبان» المغلوب على أمره عليه تحمل تبعات كل شيء يحصل في البلد، فالقطاع التعليمي متردٍ والسبب المواطن، القطاع الصحي سيئ والسبب هو نفس المواطن، الرياضة والاقتصاد والثقافة وغيرها من المجالات، هذا المواطن المسكين هو المسؤول عنها، في حين أن القائمين على هذه القطاعات بلا حول أو قوة، وبعيدون تماما عن أي مسؤولية حقيقية.

قضية للمناقشة

في حضور هذه الأسئلة وغياب الإجابات

هل تصلح خطة «الأستاذ» ما أفسده سلوك الحكومة؟

■ غياب رؤية استراتيجية وتعدد السياسات أديا إلى إخفاق البرنامج التعليمي

■ إنجاز معاملات المواطن الحياتية أصبحت صورة عن انقسامات المجتمع

● العملية التعليمية تحتاج إلى نسف وإعادة بناء

كتب محرر الشؤون المحلية:

التصريح الصحافي الذي أطلقه مدير إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية بوزارة التربية فيصل الأستاذ، والذي أعلن فيه عن مشروع للتصدي لظاهرة العنف والتعدي بين طلاب المدارس، له دلالاته وانعكاساته الخطيرة في الواقع التربوي الكويتي، كما أنه يؤكد إخفاق البرنامج التعليمي، بكل أركانه، في تهيئة الطالب بصورة سليمة، ويوضح فشل السياسات المتعاقبة، التي نعتقد جازمين أنها لم تأتِ وفق رؤية استراتيجية واضحة المعالم، فهي سياسات متغيرة في السنوات الأخيرة وغير ثابتة، ويمثل ذلك أحد أهم الاختلالات البنيوية في المجتمع.

سلوك خطير

الحديث الذي طرحه مدير إدارة الخدمات، ونشرته الزميلة «القبس» الخميس الماضي (17 مارس)، وأشار فيه بشكل مباشر إلى «أننا في الكويت نعاني اعتداءات رمزية تعد أكثر انتشاراً وممارسة بين الطلبة، من خلال تعالي طالب على زميله بالتباهي بالمال أو النسب، وهذا السلوك نابع من ثقافته والبيئة التي تربى فيها»، يؤكد بما لا يقبل الشك نتائج السياسات والسلوك الحكومي في تعاملها مع الفئات المختلفة في المجتمع الكويتي، وتقسيمه على أسس طائفية وعائلية وقبيلة، بل ومناطقية أيضا، وهذه الانقسامات لا يمكن إيجاد حلول تربوية ناجعة لها، ما لم يتغيَّر مثل هذا السلوك الذي تتم تغذيته بصورة خطيرة.

فالمعاملات الحياتية الاعتيادية للمواطن أصبحت تعتمد على مثل هذه الانقسامات لإنجازها، في حين تحاول وزارة التربية معالجة هذه القضية، أو التخفيف من حدتها، ما يعني أن المعضلة ليست في الطلاب، بل في البيئة الاجتماعية الحاضنة التي خلقتها الحكومة وغرستها في النفوس، فبات التخلص منها أمرا صعبا.

أسئلة فاصلة

ويحدد فيصل الأستاذ الأمور التي سيتم التركيز عليها في خطة وزارة التربية، وهي: غرس مجموعة من القيم في نفوس الطلبة، كالوحدة الوطنية، ورفض الفئوية بين الطلبة، وزيادة التلاحم لمنع العنصرية، وإرساء مبدأ احترام المواطن والقانون والدين لنشر ثقافة الاحترام المتبادل بين الآخرين، وهنا تطرح تساؤلات حقيقية حول هذه المرتكزات:

- ما قيم الوحدة الوطنية التي تنشدها الوزارة؟ وهل تعني طلابا ينشدون ويتغنون بالأغاني الوطنية؟ أم طلاب مدركون لقضايا وهموم وطنهم؟

- كيف سيتم إقناع هذا القطاع الطلابي الكبير بأهمية احترام القوانين وتطبيقها، في الوقت الذي تقوم فيه الجهات الملزمة بتطبيقه واحترامه باختراقه والعمل على تجاوزه؟

- كيف نبني ثقافة احترام الآخر وتقبله، في الوقت الذي تقوم به الحكومة بإقصاء المعارضين لها، بل وتفرض عبر نوابها في مجلس الأمة سلسلة من القوانين المقيدة للحريات العامة؟

- كيف نقنع الطلاب بالمساواة والعدالة الاجتماعية وأننا مجتمع واحد، في حين أن هذه الأركان مفقودة؟ فيكفي مثلا الإشارة إلى التجاوزات الحاصلة في «العلاج بالخارج»، للدلالة على نوعية المساواة والعدالة التي تريدها الحكومة.

خلاصة القول، إن الشعارات الجميلة التي يطلقها المسؤولون بين الفينة والأخرى لن تجد آذانا صاغية، ما لم تكن الجهة المسؤولة عن إدارة البلد تمتلك رؤية حقيقية للنهوض، وليس للسقوط في الوحل.

تصريحات بن نخي ومواطنو جزر الواق واق!

أثارت التصريحات التي أطلقها الوكيل المساعد لقطاع الصيانة بوزارة الأشغال محمد بن نخي، لغطا واسعا.. ففي الوقت الذي نقلت فيه الزميلة «القبس» في عددها الصادر يوم السبت (19 الجاري) تحميله «جزئيا» المواطنين سبب تلف الشوارع وتآكل الطرق، نتيجة استخدامهم المفرط للمياه في غسل السيارات، عاد لاحقا ونفى ذلك.

وأوضح للزميلة «الأنباء» في اليوم التالي، أن حديثه كان يتعلق بتلف الأسفلت في الجانبين المحاذيين للرصيف في المناطق السكنية، بسبب الإسراف في استخدام المياه.

أياً كانت المبررات التي حاول بن نخي إيجادها، لتبرير سوء الأسفلت في الشوارع، فإن ذلك يعني وجود خلل واضح في عمليات «السفلتة» وصيانة الطرق، سواء الداخلية في المناطق السكنية، أو في الطرق الكبيرة والسريعة، ولعل هطول الأمطار في أوقات سابقة كشف هذا الخلل.

ما هو مرفوض، هو تحميل المواطن كل شاردة وواردة على الأخطاء التي تحصل في مختلف قطاعات الدولة، فالمواطن «الغلبان» المغلوب على أمره عليه تحمل تبعات كل شيء يحصل في البلد، فالقطاع التعليمي متردٍ والسبب المواطن، القطاع الصحي سيئ والسبب هو نفس المواطن، الرياضة والاقتصاد والثقافة وغيرها من المجالات، هذا المواطن المسكين هو المسؤول عنها، في حين أن القائمين على هذه القطاعات بلا حول أو قوة، وبعيدون تماما عن أي مسؤولية حقيقية.

لا أحد يعلم ما المطلوب من هذا المواطن؟ إذا خرج ساخطا على الأوضاع وطالب بتعديلها، اتهموه بأنه مثير للفتنة وخارج عن القانون، وإذا ارتضى بواقع الأمر اتهموه بأنه معطل ومخرب لجميع المشاريع التنموية، ومعرقل للإنجازات.

«ما ندري شنو يبون هالمسؤولين؟»، هل يريدون مواطنين من جزر الواق الواق مثلا، حتى يسرحوا هم ويمرحوا كما يشاؤون؟!

إنهاء خدمات الوافدين والاستعانة بهم عن طريق شركات

هل ستحل الحكومة أزمة التوظيف؟

● رواتب موظفي الحكومة مازالت في دائرة الجدل

كتب محرر الشؤون المحلية:

أعلن عدد من الوزارات أخيرا، أنها ستستعين بخبرات الوافدين عن طريق شركات توفر لهم ما يحتاجونه من وظائف وخبرات، وذلك بعد الإعلانات المستمرة عن إنهاء خدمات العديد من الوافدين لتسكين الشواغر من المواطنين الكويتيين، الذين لا يزالون في طوابير الانتظار ضمن أعداد كبيرة من المواطنين، لأخذ دورهم في التعيين.

ورغم إيجابية هذه الخطوة وانعكاسها على المواطنين، باعتبارهم أبناء البلد والأحق من غيرهم في العمل والتوظيف، ومن مسؤولية الحكومة توفير فرص عمل لهم، فإن المستغرب هو إعلان العديد من الوزارات، أنها ستستعين بالوافدين، الذين تحتاج الوزارات إلى خبراتهم عن طريق شركات، وفق نظام طرح مناقصات، وهذه الخطوة تجعل الوزارات وكأنها لم تقم بأي تغيير، سوى أن التعاقد مع الوافدين سيكون من خلال عقد مع شركات، بدلاً من التعيين عن طريق توفير درجات للوافدين من ديوان الخدمة المدنية، والأغرب في الموضوع، أن رواتب الوافدين التي ستتقاضاها الشركات هي الرواتب نفسها التي كانت قبل إنهاء خدماتهم، إلا أن هذه الشركات لا تصرف لهم إلا نصف ما تأخذه من الوزارة، والنصف الآخر من نصيبها، وربما أكثر بقليل.

وفي تجربة سابقة، استعانت وزارة الصحة بممرضين وممرضات عن طريق عقود مع شركة، من خلال طرح مناقصة لتوفير ما تحتاجه منهم، وفازت إحدى الشركات بالمناقصة، ووفرت عدداً كبيراً من الممرضين والممرضات، الذين فوجئوا بأنهم يتقاضون نصف ما يتقاضاه زملاؤهم في الوزارة أو أقل من النصف، رغم أنهم يمارسون نفس العمل ويحملون نفس المؤهلات، ليكتشفوا أن الشركة تتقاضى من الوزارة مبالغ أعلى مما يتسلمونها، والأمر نفسه حدث في الشركات النفطية، التي لديها عدد كبير جداً من الموظفين والموظفات المواطنين معينون لديها برواتب عالية جدا، لدرجة أن بعض هذه الشركات يعمل في قسم العلاقات العامة والإعلام فيها نحو 50 موظفاً وموظفة، في حين تستعين تلك الشركات بشركات دعاية وإعلام، لتوفير فريق إعلامي آخر من الوافدين بنظام المناقصة، ليقوموا بعمل موظفي العلاقات العامة، وبرواتب أيضا تدفعها لهم الشركات مقاربة من نصف ما تدفعه الشركات النفطية لهم، بموجب المناقصة التي فازت بها الشركات.

والغريب في الأمر، أن شركات القطاع النفطي، وبعد انخفاض أسعار النفط، ألغت أقسام العلاقات العامة والإعلام، ووزعت موظفيها على الموارد البشرية وأقسام أخرى، لأن العمل الإعلامي الفعلي الذي تحتاجه تلك الشركات ستستمر شركات الدعاية والإعلام بالقيام به، لأنها توفر وافدين لديهم خبرة وقدرة على القيام هذا العمل، كما أن وزارات ومؤسسات الدولة لم تحل مشكلة توظيف المواطنين حالاً نهائياً يضمن تأهيل كوادر وطنية، واستمرار تلك الكوادر عن طريق نقل الخبرات، لكنها تسكن الوظائف فقط لحل أزمة، وستظل تستعين بالوافدين عن طريق آخر من دون النظر لأهمية تدريب المواطنين وتأهيلهم لأي عمل.

من شأن ذلك زيادة الأعباء على المواطن

خصخصة مرافق الدولة وحكومة السير «على البركة»

● تخصيص مرافق الدولة أم بيعها؟

كتب محرر الشؤون المحلية:

مع الإعلان الحكومي الرسمي عن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، أخذت التصريحات تخرج من هنا وهناك، بشأن خصخصة عدد من مرافق الدولة، وبدا أن أصحابها مبتهجون، وكأنه الحل السحري والنموذجي الذي سينقلنا من حالة إلى حالة أخرى.

وبالنظر إلى المرافق العامة المُراد تحويلها من الملكية العامة إلى الخاصة، نجدها تتعلق بشكل رئيس بالمواطن، التعليم والصحة والبريد وغيرها، ما يعني زيادة الأعباء عليه، وليس تخفيفها، وأيضا هروبا وتخلصا من مسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها في توفير الخدمات الأساسية.

من اللافت أن وضع هذا البرنامج لم يرَ الجانب الآخر من القطاع الخاص، ففي التعليم الخاص مثلا، يشتكي العديد من سوء إدارته ونظامه ومناهجه، يُضاف إلى ذلك الرسوم الدراسية المتزايدة، من دون رقيب أو حسيب. أما في الجانب الصحي، فإن عدد من المستشفيات الخاصة تحول بعض حالات مرضاها إلى المستشفيات الحكومية.

إن تخلي الحكومة عن مسؤولياتها المجتمعية دليل أكيد على فشلها، ويشير إلى منظومة إدارية سيئة، فهي لا تسير وفق برامج تنموية، بقدر ما تسير «على البركة» وردة الفعل والهروب من المسؤولية.

الحل لا يحتاج إلى اجتهاد كبير، بل هو يسير، والجميع ينادي به، وهو إصلاح الإدارة الحكومية، والمحاسبة الفعلية، لا الشكلية، وإعادة هيبة الحكومة، وفق مفهوم «الإدارة الناجحة».

أما إذا كنا نريد إعطاء القطاع الخاص دوراً في الاقتصاد الكويتي، فلا يكمن ذلك ببيع مرافق الدولة، بل بتشجيع هذا القطاع، من خلال الإنتاج الحقيقي الذي ينمي الاقتصاد، ويفتح المجال لعمليات توظيف المواطنين، لا غلق الأبواب أمامهم، وأن يكون له دور في الاقتصاد الاجتماعي، لا في المضاربة.

تخاذل مجلس الأمة

بينما توقعت إحدى الناشطات، أن تغيير آلية الانتخاب من الممكن أن يؤدي إلى مشاركة شريحة أكبر في الانتخابات، ليس من باب موافقتها على نظام الصوتين، لكن بسبب تخاذل مجلس الأمة الحالي في معالجة قضايا المواطنين والمساهمة في تنمية الدولة.

الشباب ونظام الصوتين الانتخابي..

آراء متباينة وهواجس كثيرة

● يوسف القطان

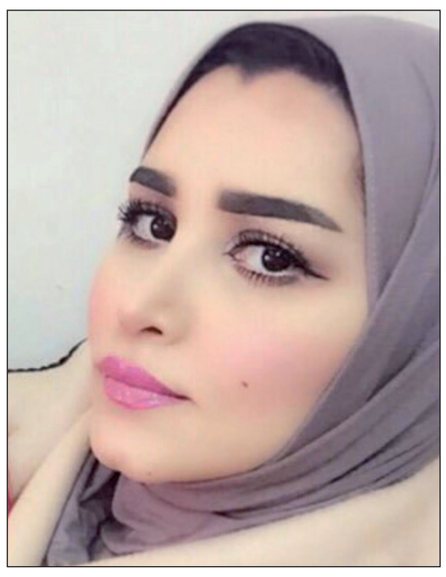

● سارة الدريس

● حمد الخضري

● علي سلامة

كتبت حنين أحمد

أثارت توصية اللجنة التشريعية في مجلس الأمة، بتغيير النظام الانتخابي من الصوت الواحد إلى الصوتين، حفيظة الكثير من الناشطين والناشطات، حيث أكدوا في استطلاع لـ «الطليعة»، أن ذلك لن يخفف من حدة الاحتقان السياسي الذي سببه ليس عدد الأصوات أو الدوائر، بل عدم وجود ضمانة لاستمرار مجالس أمة لا تتماشى مع مزاج الحكومة.

فمن جهته، رأى يوسف الحمادي، أن تغيير النظام الانتخابي عن طريق مجلس الأمة سيكون المخرج الذي سيبعد الحرج السياسي عن أغلبية المقاطعين، وأن المعارضة ستعود للمشاركة، وتفعل دورها وتمثيلها البرلماني، في الوقت الذي ستبقى به قلة مستمرة في المقاطعة، كون قناعاتهم لا تتقبل أي تشريع يأتي من مجلس، إرادة الشعب فيه مختطفة ولا يمثلها، فكل ما يأتي منه باطل، وفق رأيهم، رغم شرعية المجلس الدستورية وتشريعاته النافذة بقوة القانون.

وأشار الحمادي إلى أنه في حال عودة أغلبية المقاطعين للمشاركة، فإن ذلك لا يعني انتهاء الاحتقان السياسي، فالعائدون يجب أن يكونوا أشد ضراوة وثباتاً على مبادئ واضحة وهدف أوحد، وهو استرداد ما تم سلبه من حقوق وحريات الشعب ومحاربة مشروع الانفراد بالسلطة.

تخفيف الاحتقان

بدوره، أكد يوسف القطان، أن تغيير النظام الانتخابي من صوت واحد إلى صوتين سيخفف الاحتقان السياسي بشكل كبير، خصوصا أن سبب المقاطعة يكون قد انتفى، لأن القانون الانتخابي الجديد المقترح أو غيره سيأتي من البرلمان، وليس بمرسوم أميري، وبالتالي سيشارك غالبية المقاطعين، ما يخفف التوتر السياسي.

مجلس يتماشى مع تطلعات السلطة

من جانبه، أكد حمد الخضري، أن هذا النظام المقترح لن يخفف من حدة الاحتقان السياسي، لأن سببه ليس عدد الأصوات أو الدوائر، بل عدم وجود ضمانة لاستمرار مجالس أمة لا تتماشى مع مزاج الحكومة، ما جعل الحكومة تتخذ قرارات منفردة، لتكوين مجلس يتواكب معها.

وأضاف أن نسبة المشاركين من الممكن أن تزيد في الانتخابات القادمة، سواء بالصوت الواحد أو الصوتين، أو أي نظام انتخابي كان، لأن الحكومة نجحت في إيصال رسالة ممنهجة، مفادها أن الصراع معها وجعلها خصماً لن ينفع أي تيار سياسي.

وأوضح أن هناك بعض التيارات السياسية المقاطعة ستشارك في الانتخابات القادمة، لأنها ارتأت أن وصولها للمجلس، هو الطريق الوحيد لتحقيق أهدافها وتطلعاتها السياسية، فقضية الصوتين، في حال طبقت، ستكون مسوغاً أو مبرراً أو غطاء جيداً لكل من قاطع ويفكر في المشاركة.

غياب الأحزاب السياسية

فيما شدد عبدالعزيز الطواش على أن تعديل النظام الانتخابي إلى صوتين لن يقلل من الاحتقان السياسي في البلاد، بل سيساهم في زيادته، في البعد الطائفي والقبلي، لغياب التوعية الحقيقية لمفهوم الانتخاب، وغياب الأحزاب السياسية، متوقعاً مشاركة بعض المقاطعين في الانتخابات السابقة.

حالة التحنط السياسي

أما سارة الدريس، فرأت أنه من المؤكد أن هذا النظام سيخفف من حدة الاحتقان، رغم أنني أرى أن أغلب جناح المعارضة ملَّ حالة «التحنط السياسي»، من دون أن نتقدم خطوة واحدة، مشيرة إلى أن الأغلبية التي لا تملك رؤية ولا خطة ولا تصنع حدثاً ولا تملك وسيلة، إلا اجتماعات «الشاي»، التي لم تخرجنا للأسف من عنق الزجاجة، ولم تقدم لنا أي حلول.

وأضافت أن تلك الأغلبية المعارضة قليلة الحيلة، لن تنتظر حتى يتغيَّر النظام الانتخابي، فبعضها أعلن نيته المشاركة، والبعض الآخر يجس النبض بتغريدة بين فترة وأخرى، مؤكدة أن تغيير النظام إلى صوتين عذر جيد يرفع عنهم حرج المشاركة.

وختمت الدريس، قائلة: أعتقد انتهاء ستنتهي المقاطعة، إلا من قلة قليلة ستستمر بها قناعة منها، بأن ما نحن فيه ليس إلا سيناريو مكرر، في كل مرة تغير الحكومة النظام الانتخابي متى ما وصل من خلاله أغلبية معارضة للبرلمان.

فشل حملة المقاطعة

وذكر علي سلامة، أن تعديل نظام الانتخابات من صوت واحد إلى صوتين سيخفف من حدة الاحتقان السياسي، كما أن الكثير من الأشخاص وبعض التيارات تنوي النزول بعد التعديل.

وشدد على أن حملة المقاطعة فشلت برأي الكثيرين، وأن المجلس يعيث فساداً، كما أن يد الحكومة طالت الكثير من النواب، وأن هذا المجلس لا يمثل الشعب، بل أصبح يمثل الحكومة، أي أن صفة التمثيل الشعبي سقطت عنه .

وقال إن حملة المقاطعة ليست أبدية، بل سياسية تخضع لظروف معينة، فإذا لم تنجح وجب المشاركة للتغيير، وعدم إعطاء الحكومة المساحة لتتحرك كما تريد.

أكدن أن هذه الأزمة تتكرر منذ 3 سنوات.. و«الهيئة» لا تجد حلاً

اعتصام طالبات «التربية الأساسية» احتجاجا على «الشُعب المغلقة»

كتبت حنين أحمد:

نفذت طالبات كلية التربية الأساسية اعتصاماً الخميس الماضي، للمطالبة بفتح الشُعب للفصل الصيفي، حيث رفعن لافتات تعبّر عن مطالبهن، مؤكدات أن أزمة الشُعب تتكرر منذ 3 سنوات، من دون إيجاد أي حلول ناجعة.

وفي هذا السياق، أكدت الطالبة مها علي لـ«الطليعة»، أنه بعد مشاكل التسجيل المستمرة، وعدم وجود مواد للفصل الصيفي، وعدم رغبة الهيئة بفتح شُعب للطالبات سوى الخريجات منهن، قمنا نحن أغلبية طالبات التربية الأساسية بالاعتصام، الذي لم تكن له أي نتائج إيجابية.

وأشارت إلى أن سبب الاعتصام، هو عدم وجود شُعب للمواد، وهذه الأزمة مرَّ عليها الآن 3 سنوات، وكل مرة تكون أكثر صعوبة، رغم أن العديد من أعضاء الهيئة التدريسية يدعموننا، ويؤكدون مدى صحة قضيتنا، لكن ليس بأيديهم حيلة.

توفير شعب مفتوحة

وأوضحت أن «مطالبنا، هي توفير شُعب مفتوحة، فالآن أنا في السنة الرابعة، وتوجد مواد مسبقة جميع شُعبها مغلقة، ولم أحصل على أي مقرر واحد للفصل الصيفي، مع أنني خريجة فصل أول، لكن مع هذه الأزمه لن أتخرَّج السنة المقبلة».

وأشارت علي إلى أن من أبرز مشاكلهن، عدم توافر شُعب كافية للطالبات، وعدم مساعدة بعض رؤساء أقسامنا عند شرح وضعنا لهم، فضلاً عن أن هناك مواد مسبقة، لذلك لابد من توفير مقاعد لنا فيها، لأنها تؤخر تخرجنا، ولا سيما أن قسم التسجيل لا يوجد أي تعاون من قبله معنا، مؤكدة أن خطوتهن المقبلة اللجوء لمجلس الأمة لربما نجد حلاً.

ظلم كبير

من جهتها، لفتت الطالبة فرح خالد إلى أن طالبات الكلية بشكل عام شاركن في الاعتصام، ومنهن خريجات الفصل الأول والمستمرات والمستجدات والتفرغ الدراسي، مبينة أن السبب الرئيس لهذا التحرك، هو العجز في الميزانية المالية المتكرر في كل فصل دراسي صيفي، وهذا ما يؤدي إلى ظلم عدد كبير من الطالبات، بسبب غضب الدكاترة من موضوع عجز الميزانية، كاشفة عن أن أزمة قلة الشُعب موجودة منذ 4 سنوات، في حين أن قصة عجز ميزانية الفصل الصيفي مضى عليها 3 سنوات تقريباً.

وشددت على أن قلة الشُعب باتت كابوساً، والسبب أن الشعبة الوحدة تتسع لـ25 إلى 40 طالبة، كحد أقصى، ومع تضامن الدكاترة وتقديرهم لمسألة قلة الشُعب وافقوا على زيادة عدد الطلبة، وصرنا نقعد في القاعة كلنا 80 طالبة، وهذا الشيء أثر في طريقة الدراسة والشرح.

ولفتت خالد إلى أن مشاكلهن قلة الشُعب الدراسية، وإعانة الميداني، مثلها مثل إعانة الشهور العادية، مع العلم أن الميداني فيه طلبات ومشاريع وتكلفة، موضحة أن المطالب تتمثل بزيادة الشُعب، لأن هناك 6 آلاف طالب وطالبة في الفصل الواحد، وهم يدركون جيداً أنه لا توجد لديهم شُعب، ويعانون عجزاً في الميزانية.

فشل النظام الإلكتروني

بدورها، قالت إحدى الطالبات، رفضت الكشف عن اسمها،: قمنا نحن طالبات التربية الأساسية باعتصام شارك فيه جميع طالبات الكلية أمام مبنى التسجيل، وبحضور عميد الكلية د.فهد رويشد، لكن لم نستفد من هذا الاعتصام للأسف، وباءت محاولتنا بالفشل، ومن أهم الأسباب التي دعتنا لهذا الاعتصام، فشل النظام الإلكتروني للتسجيل، وتأخر تخرجنا، وعدم الإحساس من قبل الهيئة بنا.

واعتبرت أن من أبرز مشاكلنا، هي هيئتنا، التي لا تتمتع بالمسؤولية، وهي في قمة الفشل للأسف، عند كل خطوة تقوم بها، وفي هذا الصرح التعليمي نواجه مئات المشاكل، متسائلة: إلى متى سنظل نعاني؟

وأضافت: نحن طالبات سنة خامسة وسادسة وحتى الآن لم نتخرج، ليس لضعف مستوانا الدراسي ولا لظروفنا، بل لتهاون هيئتنا بمستقبل أبنائها، وعدم فتح الشُعب لنا، ومن أعذارهم، التي اعتدنا عليها هي الميزانية، فميزانية الدولة تكفي للمهرجانات وللاحتفالات وللتبرعات، لكنها لا تكفي لأبناء هذا الوطن ومستقبلهم، وللأسف هذا عذر أقبح من ذنب.

وختمت قائلة: من أهم مطالبنا، فتح شُعب، وإعطاء أعضاء الهيئة مستحقاتهم، فهم ليسوا ملزمين بالعطف علينا وتدريسنا من دون مقابل، ونطالب أيضاً بزيادة المقاعد الدراسية بالشُعب، وزيادة أعضاء التدريس، حتى يستوعبوا عدداً كبيراً من الطلبة، وسنلجأ إلى مجلس الأمة، إذا لم يتم حل هذا الموضوع من الوزارة، ومستعدون أن نطالب بحقنا، حتى آخر لحظة من حياتنا، فنحن لسنا على استعداد أن ندفع سنوات من حياتنا نتيجة تهاون الهيئة معنا.

الشُعب المغلقة

من جهتها، أكدت الطالبة نوال طارق الملا، أن كلية التربية الأساسية من أرقى الكليات، مشيرة إلى أن الطالبات يعانين نواقص كثيرة ومهمة، منها تأخر إيجاد شُعب إضافية، فمثلاً أنا طالبة في الكلية منذ 4 سنوات، ولله الحمد ناجحة في موادي وبمعدل ممتاز، لكن المشكلة، هي تأخري في إيجاد الشُعب، والسبب في رأيي، هو عدم وجود تعاون بين مكتب التسجيل مع الطلبة، وسماع حاجاتهم، والاعتصام كان لأن الطالبات، وأنا منهن، لم يجدن مواد للتسجيل، ولو مادة واحدة، مضيفة أن قصة قلة الشُعب أسمع عنها قبل أن أدخل الكلية، وعشت هذه المشكلة للأسف، وأعظم مشكلة نعانيها، هي الشُعب المغلقة، وعدم وجود من يساندنا ويستمع لمطالبنا.

● صور من الاعتصام

مها علي: لابد من توفير مقاعد لنا لأنها تؤخر تخرجنا

فرح خالد: قلة الشُعب باتت كابوساً.. ونطالب بزيادتها

نوال الملا: ما نعانيه سببه عدم وجود تعاون بين مكتب التسجيل والطلبة

الشباب محبطون

أكد عدد من الشباب، أن الأزمة الإسكانية، وغيرها من الأزمات، التي تمر بها البلاد أصابتهم بالإحباط، مشيرين إلى أن الحصول على "بيت العمر" يحتاج عُمراً، على حد قولهم، كما أن السكن في بيت العائلة لم يعد ملائماً بعد الزواج وتكوين أسرة.

الأزمة الإسكانية في منعطف «المسكنات»

مشاريع متعثرة وأراضٍ مُحتكرة.. والتوزيعات على الورق فقط

■ إجراء قرعة 164 ألف مسكن وفق المخططات.. والتنفيذ يحتاج إلى سنوات

● البناء لا يمضي وفق خطة زمنية.. وضعف الرقابة يغري مقاولي الباطن بالتلاعب

داخل أروقة المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتحديداً في صالة المراجعين، جلس أبوراشد، منتظراً دوره، حتى يقدم ملفه السكني، فيما الوجوم بدا على وجه مواطنين آخرين بجواره، بعد أن قصدوا مبنى المؤسسة، للسؤال عن مصير طلباتهم، التي مضى زمن طويل على تقديمها، فأخبرهم المسؤول المختص، بأن عليهم الانتظار لمدة 18 شهراً أخرى، ما يعني أن إجمالي سنوات انتظارهم للحصول على "بيت العمر" يتجاوز عشرين عاماً بالتمام والكمال، هذا إذا تسلموا المساكن بالفعل في الموعد المحدد من قِبل المؤسسة.

الوجوم الذي خيَّم على وجوه مراجعي المؤسسة العامة للرعاية السكنية، انتقل بالتبعية إلى وجه "أبوراشد"، الذي انتبه ومجاوروه إلى صوت مشادة ساخنة بين مواطن وموظف، بسبب طلب الأخير منه الانصراف، لاستكمال مستندات ملفه السكني، فما كان من المواطن إلا أن احتج، قائلاً: راجعتكم كثيراً، وفي كل مرة تطلبون أوراقاً ومستندات أخرى، فلماذا هذا التخبط وعدم الدقة والاستخفاف بوقت المراجعين؟ ولماذا لا تخبرونني بالأوراق المطلوبة من البداية؟

المشادة، التي انتهت بتدخل موظفين ومراجعين لحلها، ليست الأولى، وحتماً لن تكون الأخيرة في أروقة المؤسسة، التي تعاني قطاعاتها الترهل وعدم تحديث هيكلها الإداري والتنفيذي، من ثم تستمر معاناة المواطنين، بدءاً من تقديم الطلبات السكنية، مروراً بدهاليز الروتين والدورة المستندية، وانتهاء بالانتظار الطويل في طابور الحلم، المتمثل في الحصول على الحق السكني.

منعطف خطير

إلى ذلك، دخلت الأزمة الإسكانية في منعطف جديد أكثر خطورة مما كانت عليه في السنوات الماضية، وهو ما يمكن وصفه وفق المراقبين بمنعطف "الحل بالمسكنات"، حيث يتم توزيع آلاف البيوت والقسائم والوحدات السكنية "على الورق"، وبعد هذا التخصيص الوهمي ينتظر المواطنون سنوات أخرى، لحين تسلم مساكنهم بصورة حقيقية على أرض الواقع.

وفي الوقت الذي تزايدت فيه آثار هذه التوزيعات الشكلية، سواء على مستوى المواطنين أنفسهم، حيث ينضم الآلاف كل عام إلى طوابير الانتظار، أو على مستوى الدولة، التي أصبحت عاجزة عن توفير المسكن، الذي هو حق مكفول دستورياً وقانونياً، في الوقت نفسه تحوَّلت فيه المشكلة إلى أزمات متداخلة ومتراكمة، إذ استمر تشابك الاختصاصات بين جهات الدولة، ما تسبب في ندرة الأراضي، وعدم توفير مساحات خالية لبناء المشاريع الإسكانية عليها، فضلاً عن استمرار احتكار بعض الجهات العامة والخاصة لمساحات شاسعة من الأراضي في أماكن حيوية، ومع غياب القرار الجاد والحاسم يستمر التنفيع والالتفاف على المصلحة العامة، لخدمة مصالح شخصية لمتنفعين ومتنفذين، ولا عزاء لآلاف المواطنين المنتظرين سنوات طويلة في طوابير الإسكان.

آلاف المواطنين انضموا إلى طوابير الانتظار.. والطلبات تضاعفت خلال 2015

تشابك الاختصاصات بين جهات الدولة يعرقل الإنجاز

التنفيع واحتكار الأراضي يفاقمان الأزمة.. والحكومة غير جادة في الحل

أصحاب طلبات: الجهات المختصة تبيعنا الوهم.. وبيت العمر يستلزم عمراً

الأزمة نتاج طبيعي للتخبط وعدم التخطيط وإهدار الفوائض المالية

قرعة وهمية

وكشفت التقارير الأخيرة عن أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية أعلنت توزيع أكثر من 164 ألف وحدة سكنية وقسيمة خلال الأشهر الماضية، وأجريت قرعة التخصيص على مشاريع غير مكتملة وأخرى متعثرة، من ثم أصبح عدد كبير من أصحاب الطلبات السكنية حائزي مساكن على الورق، ولن يضعوا أيديهم على بيوتهم، إلا بعد سنوات أخرى من الانتظار.

وأفادت التقارير بأن كثيراً من المشاريع السكنية الجديدة تعطلت وتوقف العمل فيها، بسبب ضعف الرقابة وعدم المتابعة الجدية من قِبل الجهات المختصة، وعدم وضع آلية لمحاسبة الشركات المنفذة للمشاريع، فضلاً عن وجود مشكلات كبيرة مع مقاولي الباطن، الذين ينفذون الأعمال الإنشائية والبنية التحتية في المدن الجديدة، وقد تسبب بعض المقاولين في عيوب جوهرية في المباني، ما أدى إلى انهيار أسقف كثير من المساكن والمساجد والمدارس في مدينتي صباح الأحمد وجابر الأحمد وغيرهما.

معاناة المواطنين

ووصف أصحاب طلبات سكنية الأزمة بأنها غير مبررة بالمرة في دولة كان يجب أن تتبنى سياسة توظيف الفوائض النفطية خلال سنوات الوفرة المالية، لكن مع الأسف الشديد ظل التخبط والتنفيع وعدم التخطيط للمستقبل هو العنوان الأبرز للحكومات المتعاقبة، ما تسبب في تراكم الأزمات، والوصول إلى هذا النفق المسدود، وفق المواطنين الذين تحدثوا إلى "الطليعة".

فقد أكد أحمد الهاجري، أن الجهات المختصة لا تخبرنا بحقيقة الأزمة الإسكانية، ولا تتبع مبدأ الشفافية في التعاطي معها، مشيراً إلى أن أرقام التوزيعات متضاربة.. ففي العام الماضي أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية في الصحف استدعاء مئات المواطنين للتخصيص، وكان اسمي بين هؤلاء المعلن عنهم، لكن حينما راجعنا المؤسسة أخبروني ومواطنين آخرين، بأن علينا الانتظار 6 أشهر أخرى، ليتم استدعاؤنا مجدداً.

وتابع الهاجري: لا ندري سبباً لهذا التخبط، وعدم التخطيط لحل المشكلة، مستغرباً وجود الأزمة الإسكانية، رغم المدخول النفطي الهائل خلال السنوات الماضية على حد قوله.

بدوره، قال جاسم النبهان إن الحكومة غير جادة في حل ملف الأزمة السكنية، التي أصبحت مثل كرة الثلج التي تتقاذفها الجهات المختصة، مشيراً إلى أن الجهات المسؤولة تبيع المواطنين الوهم، وليس أدل على ذلك من إجراء قرعة المساكن منذ فترة طويلة، ولم نتسلمها حتى الآن، ولا ندري أين تقع مساكننا على وجه التحديد.

وأضاف: ليس أدل على هذا التخبط والحلول الترقيعية من وجود ما يسمى بالتوزيع على المخططات، مطالباً بوضع حد لذلك التسويف والحل بالمسكنات الوقتية، إذ يفترض ألا يتم إجراء القرعة إلا بعد اكتمال المشاريع.

شقق بالإيجار

أما انتصار الصالح، فأشارت إلى أن أبناءها اضطروا إلى استئجار شقق في مناطق سكنية، ليتزوجوا فيها ويؤسسوا أسراً، مشيرة إلى أن بيت العائلة أصبح غير كافٍ وغير مناسب للجيل الجديد، ومن غير المنطقي أن ينتظر الشاب أكثر من 20 عاماً للحصول على مسكن حكومي، كما أن شراء قطعة أرض لبناء منزل لا يقدر عليه إلا الأثرياء، وهؤلاء عددهم محدود للغاية في البلاد، إذ تنحصر الثروات في أيدي شريحة بعينها، ويظل عموم الشعب من محدودي الدخل.

وطالبت الصالح بمصارحة المواطنين بحقيقة الأزمة الإسكانية، ووضع جدول زمني حقيقي لحلها، بدلاً من هذا التخبط، وعدم الجدية في بناء المشاريع وتسليمها لأصحاب الطلبات السكنية.

من جانبه، أكد م.عبدالله السلمان، أن الأزمة الإسكانية نتاج طبيعي للتخبط الحكومي، وعدم جديتها في استغلال الفوائض المالية، من أجل التنمية الحقيقية، وبناء مدن جديدة، لافتا إلى أن المنطقة المعمورة من الكويت لا تتجاوز 10 في المائة من مساحتها، من ثم تتراكم الأزمات، من تكدس واختناق مروري، إضافة إلى الارتفاع الرهيب في أسعار العقارات والأراضي وإيجارات المساكن.

ولفت إلى أن الأزمة الإسكانية ليس سببها ندرة الأراضي فقط، فالحكومة لو كانت جادة لنسفت الاحتكار بقرار وقوانين تمنع تركز مساحات شاسعة بأيدي شركات مملوكة لمتنفذين ومتنفعين، كما أن كثيراً من الأراضي، التي جرى تخصيصها لبناء مشاريع سكنية عليها، لم تتسلمها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بسبب تشابك الاختصاصات بين جهات الدولة، مثل شركة نفط الكويت والبلدية والهيئة العامة للزراعة ووزارة الأشغال العامة ونظيرتها الكهرباء والماء وغيرها من الجهات المختصة.

وأكد أنه من غير المنطقي أن تتنازع كل هذه الجهات في الأراضي المملوكة للدولة، وكأن كل جهة دولة داخل الدولة، مشيراً إلى أن تشابك الاختصاصات عرقل الكثير من المشاريع، مثل مشروع جنوب سعد العبدالله، الذي لو تم بناؤه لوفر آلاف المساكن للشباب.

أهالي المدن الجديدة في دوامة المعاناة

اشتكى مواطنون يقطنون المدن الجديدة من النواقص الكثيرة التي فوجئوا بوجودها في البيوت الحكومية، لافتين إلى أن تشققات الحوائط والأسقف قاسم مشترك في معظم البيوت، فضلاً عن وجود مشكلات في التمديدات الكهربائية والصرف الصحي.

وأشار عدد من قاطني مدينتي صباح الأحمد وجابر الأحمد إلى أن البنية التحتية ليست مكتملة، كما أن الإهمال تسبب في وجود حفريات أمام المساكن، وتراكم مخلفات البناء في الشوارع الرئيسة والداخلية، مؤكدين أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بلا جدوى.

كما اشتكى الأهالي من تكرار السرقات، بسبب ضعف التواجد الأمني، مطالبين الجهات المختصة بالنظر في مطالبهم والاهتمام بالمدن الجديدة، التي كانت حلما بالنسبة لهم، لكنهم اكتشفوا وجود جملة مشكلات تنغص الحياة فيها.

مواطنون مطالبون برد بدل الإيجار

أكدت مصادر مطلعة، أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعاني التخبط وترهل جهازها الإداري، مشيرة إلى أن ذلك تسبب في وجود أخطاء ترتب عليها الطلب من أصحاب طلبات سكنية رد آلاف الدنانير التي حصلوا عليها مقابل بدل الإيجار.

ورأى أصحاب طلبات إسكانية، أنهم يدفعون ثمن أخطاء الموظفين، الذين لم يحدثوا الطلبات، ولم يدققوا الملفات، من ثم طلبوا منهم رد المبالغ التي تقاضوها من الدولة.

وأشار المواطنون إلى أن أي تغير في الحالة الاجتماعية يفترض أن تحاط به المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبر الربط الآلي، لكن يبدو أن المنظومة الإلكترونية بلا جدوى في كثير من جهات الدولة.

أساليب السلطة

على الرغم من كل أساليب السلطة بالتلاعب في جداول الناخبين والواسطات والرشاوى، فإنها لم تستطع منع دخول العناصر الوطنية والإصلاحية لمجلس 1985، الذي لم تتحمَّله، وضاق صدرها به، فلجأت إلى حله، بعد أقل من سنتين من عمره.

ما بين دعوات المشاركة والمقاطعة
الانتخابات القادمة.. نقاشات واسعة وتبعثر شعبي

كتب: عبدالله النيباري

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، المتوقع إجراؤها في صيف 2017، تشتد النقاشات في أوساط الرأي العام ودواوين الكويت بشأن المشاركة، أو استمرار المقاطعة، التي كانت واسعة في الانتخابات الأولى عام 2012 بنظام الصوت الواحد، إلا أنها تقلصت إلى حد ما في الانتخابات الثانية، بعد إبطال الأولى.

واشتد الجدل بين دُعاة استمرار المقاطعة ومؤيدي المشاركة بشكل مطلق أو بشروط أو بتمنيات، كاحتمال تكوين تحالفات أو تكتلات يكون لها وزن.

حالياً، اتسعت رقعة الجدل حول المقاطعة أو المشاركة، بعد تجربة السنوات الثلاث التي قضاها المجلس الحالي حتى الآن، حيث انحسر زخم الحراك الشعبي، الذي انفجر بشكل غير مسبوق عام 2011، إثر انكشاف فضيحة الإيداعات النقدية بملايين الدنانير في حسابات النواب المصرفية (13عضواً)، التي أثارتها الزميلة "القبس"، وكانت ردة الفعل بالاستنكار شاملة في أوساط الشعب الكويتي بجميع شرائحه.

والآن، تعيش الساحة الكويتية نوعاً من الهدوء، بعد الملاحقات التي طالت عدداً من الناشطين والمعبرين عن رأيهم في وسائل التواصل الاجتماعي، واشتداد القبضة الأمنية والاعتقالات، وصدور أحكام بالسجن للعديد منهم، وسحب الجنسيات التي طالت مَن أبدى وعبَّر عن رأيه السياسي، منتقداً الوضع العام.

أما بشأن المقاطعة أو المشاركة، فهناك جماعات سياسية مع المشاركة منذ الانتخابات الماضية، مثل السلف والتحالف الوطني الديمقراطي وبعض الشخصيات المستقلة المحسوبة على التيار الإصلاحي، ومن أبرز الآراء التي طُرحت في شأن المشاركة أو استمرار المقاطعة ما كتبه د.أحمد الخطيب في "الطليعة" والزميلة "الجريدة" الأسبوع الماضي، وهو رأي يحبذ المشاركة، مبرراً ذلك، بعدم ترك الساحة للمُفسدين من أتباع السلطة، وضرورة اختراق الحصار الذي فرضته.

ورأي د.الخطيب هذا ليس بجديد، فهو يرى ضرورة المشاركة، ووجود عناصر إصلاحية طيبة مستقلة عن نفوذ السلطة، أياً كان عددها، وقد يكون ذلك أحد الطرق لتعديل قانون الصوت الواحد.

وفي الجانب الآخر، المؤيد لاستمرار المقاطعة، طرح الأخ أحمد السعدون أخيراً رأيه في "القبس"، المبني على أساس مبدئي، باعتبار أن تعديل نظام الانتخابات بمرسوم الضرورة أمر مخالف للدستور، إذ لم تكن هناك ضرورة تشترطها المادة 31 من الدستور.

إذن، نحن أمام رأيين؛ السعدون يرى أن المسألة قضية مبدأ، فقانون الانتخابات عُدل بمرسوم لا تتوافر فيه شرط الضرورة، من ثم فهو مخالف للدستور، وآخر للدكتور الخطيب، يمكن تفسيره بأنه مبني على الجدوى، من ثم فإن استمرار المقاطعة من دون حراك شعبي واسع قد يصبُّ في مصلحة إطالة عُمر مجالس الصوت الواحد، أي أنه موقف ضعيف الجدوى، فيما اختراق هذا الحصار بمجموعة، مهما كان عددها، يمثل بداية الطريق لتعديل هذا القانون، كما حدث مع قانون 25 دائرة بصوتين إلى خمس دوائر بعشرة نواب لكل دائرة وأربعة أصوات لكل ناخب، وهو وإن لم يرتقِ إلى نظام الانتخابات النسبية، لكنه خطوة على الطريق السليم.

إن موقف المشاركة أو المقاطعة يجب أن يُدرس على أساس الجدوى، مقابل المبدأ، وأيهما الأجدى في حلحلة وتحريك الوضع السياسي الذي يخيّم عليه الركود.

وقد أشار د.الخطيب إلى تجارب سابقة، فبعد تزوير انتخابات 1967 كان هناك اختلاف حول المشاركة في انتخابات 1971 داخل التيار الوطني، فكان رأي مجموعة من التجار الإصلاحيين عدم المشاركة، وكذلك كان رأي مجموعة من التيار الوطني، بقيادة الراحل جاسم القطامي، تبنت رأي المقاطعة، وكلا الموقفين بُني على أساس أن السلطة تلاعبت بجداول الناخبين ضد المعارضة، في حين أن تيار د.الخطيب يرى خلاف ذلك، وفعلاً نجحت مجموعته المكوَّنة من أربعة أعضاء (أحمد الخطيب وأحمد النفيسي وسامي المنيس وعبدالله النيباري)، التي تحالفت مع مَن نجح من الأعضاء الإصلاحيين آنذاك، مثل: سالم المرزوق وبدر العجيل وعلي محمد ثنيان الغانم وناصر الساير ويوسف المخلد وبدر المضف ويوسف الرومي وعلي الحبشي، وشكلوا كتلة كان لها أثر كبير في مسار المجلس.

وقد اعتبرت بعض التحليلات أن مجلس 1971 كان أقوى المجالس وأكثرها إنجازاً، مثل الموقف من قضية النفط (تأميم الغاز وتعديل قانون المشاركة النفطية، ثم التأميم في المجلس اللاحق لعام 1975).

أنهى المجلس الثالث دورته البرلمانية، وجاء المجلس التالي عام 1975، إلا أنه تم حله في صيف العام التالي، وتم تعليق الدستور، تمهيداً لتنقيحه، حيث دخل البلد في حالة مماثلة لما نحن فيه الآن، فتمَّ تعديل قانون الانتخابات بمرسوم ضرورة اعتبر مخالفاً للدستور، لعدم توافر شرط الضرورة.

وعند الإعلان عن عودة العمل بالدستور وإجراء الانتخابات شاركت

مجاميع من التيار الوطني في انتخابات عام 1981، التي شارك فيها الخطيب والقطامي ومجاميعهما، وكذلك أحمد السعدون وجاسم الصقر، وفقاً للتعديل الجديد للدوائر حينها.

ونجح مخطط السلطة في إسقاط مرشحي المعارضة، وعددهم ثمانية، بمن فيهم الخطيب والقطامي والمنيس ومحمد مساعد الصالح وعدد كبير من العناصر الإصلاحية.

ولأن الزخم الشعبي كان على درجة عالية من التفاعل، فقد كان له تأثير قوي، ما دعم موقف النواب الإصلاحيين حينها (جاسم الصقر وخالد الوسمي وأحمد السعدون ويوسف المخلد)، وأسقط الضغط الشعبي مشروع تعديل الدستور الذي تقدمت به السلطة.

وعلى الرغم من كل أساليب السلطة بالتلاعب في جداول الناخبين والواسطات والرشاوى، فإنها لم تستطع منع دخول العناصر الوطنية والإصلاحية لمجلس 1985، الذي لم تتحمَّله، وضاق صدرها به، فلجأت إلى حله، بعد أقل من سنتين من عمره.

نخلص من ذلك، أن موقف المشاركة أو المقاطعة يجب أن يكون قائماً على أسس واقعية، وعما إذا كان مفيداً أو لا، وليس على أساس المبدأ، الذي لو أسسنا عليه موقفنا، فإن الدستور الكويتي يُعد غير مكتمل بشروط الديمقراطية الصحيحة، التي أولها الملكية الدستورية، التي لا يتولى فيها أفراد الأسرة الحاكمة أي مناصب سياسية وإدارية، وهي تلتزم تطبيق القانون، لا واسطة ولا انتماءات فئوية أو قبلية أو مذهبية أو أسرية، وتجرم استخدام المال في شراء الذمم والأصوات، وتفرض عقوبة مشددة على المخالفين.

طبعاً، موقف المقاطعة يعتمد على انتظار هبَّة شعبية تعيد إلى الحراك الشعبي زخمه وتأثيره، فوضع الركود لا يمكن أن يطول، لكن الرهان على الزمن قد لا يكفي، وهو بحاجة إلى عوامل أخرى، مثل نضوج الوعي وتجاوز حالة الانقسام والتبعثر التي تواجهها الساحة الكويتية.

على كلٍ، النقاش حول الموضوع بفكر ناضج ومنفتح، ومن منطلق صادق يُعد أمراً إيجابياً.

الخطيب والسعدون أشعلا الساحة السياسية

في عام 1981 السلطة نجحت في إسقاطنا وفي 1985 عُدنا بقوة والنتيجة حل المجلس

الموقف العام يجب أن يكون على أسس واقعية

الركود الشعبي لا يمكن أن يطول.. ونراهن على الوعي

● كيف ستكون المشاركة في الانتخابات القادمة؟

خيبة أمل

عملية خصخصة محطات الوقود لم يحصد منها المواطنون سوى خيبة الأمل، فالخدمة كما هي، بل ربما تراجعت جودتها، والاختلاف الوحيد في الأمر، أن شركات القطاع الخاص أصبحت هي الرابح الوحيد، بدلاً من الحكومة.

هل من الحصافة الاقتصادية بيع أصول الدولة في ظل ضبابية الوضع الحالي؟

خصخصة محطات الوقود.. تجربة فاشلة يصر المسؤولون على تكرارها

● أنس الصالح

● نزار العدساني

● التوجه إلى الخصخصة في هذه الظروف وهذا التوقيت... غريب!

كتب محرر الشؤون الاقتصادية:

ما زالت التأكيدات تتوالى من قيادات مسؤولة في القطاع النفطي، بضرورة خصخصة قطاعات نفطية، والتأكيد هذه المرة جاء من وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني.

وللمرة الثانية، أشار الوزير الصالح إلى التوجه خلال المرحلة المقبلة إلى الخصخصة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، عقب اجتماع اللجنة المالية البرلمانية الأسبوع الماضي، الذي عرض خلاله الوزير وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومي خلال اجتماع اللجنة.

أما التأكيد الثاني، فجاء على لسان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني، الذي أكد خلال لقاءات الإدارة التنفيذية للمؤسسة مع الشركات النفطية لتعريف العاملين بمبادرات خفض وترشيد الإنفاق والمصروفات، «أن الإصلاح المالي للمؤسسة يهدف إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وللمواطنين في الاكتتاب والتمليك في الأنشطة الخدماتية النفطية»، مشيراً إلى أن «المؤسسة تعد حالياً جدولاً زمنياً لانطلاق شركات، وبدء خصخصة 42 محطة وقود ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

واللافت في كلام الصالح والعدساني، هو التركيز على إعادة إحياء برامج الخصخصة وتسريعها في القطاع النفطي، وهو توجه غريب، في ظل التخبط وضبابية الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الكويت حالياً، وكذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، وتراجع الأسواق العالمية، وهذا الأمر يطرح سؤالا مهما وهو: هل من الحصافة الاقتصادية أن يتم عرض برامج تخصيص وبيع أصول ملك الدولة في مثل هذه الظروف وهذا التوقيت؟!

تجربة فاشلة

ومع الأخذ بعين الاعتبار عامل التوقيت السيئ الذي تطرح فيه الحكومة برامج لخصخصة أجزاء من القطاع النفطي، الذي يعد أهم قطاع في الدولة، فإن التصميم على خصخصة 42 محطة وقود، بعد تأكيد هذا الأمر أكثر من مرة، يثير الكثير من العلامات، خصوصاً أن التجربة السابقة للكويت في خصخصة محطات الوقود لم تكن مشجعة على الإطلاق، سواء في جانب تحسين الخدمات وتقليل كلفتها، أو في توظيف العمالة الوطنية، وأثبتت هذه التجربة، وفق أكثر من تأكيد، فشلها الواضح، فماذا تغيَّر في محطات الوقود سوى شبه احتكار للخدمة، وتغيير أرضيات وألوان المحطات، وفي المقابل، حدث اختفاء للعمالة الكويتية فيها لمصلحة الآلاف من العمالة الآسيوية، لتقليل الكلفة على المستثمر، وتحقيق أرباح أكثر وأكثر، وهذا أبلغ رد على من يرددون أن الخصخصة سوف تخفف عبء عملية التوظيف عن الحكومة التي قامت بها طوال السنوات الماضية.

ففي مقابل أن تتخلص الحكومة من رواتب بضع مئات من العمالة الوطنية في محطات الوقود، باعت منافذ حيوية تدر الأموال على خزينة الدولة، وحوَّلت هذه الأموال إلى خزائن الشركات، التي استولت على محطات الوقود، والمؤكد أن الدولة خسرت من عملية التخصيص غير مدروسة تلك، والذي ربح هو المستثمر الذي يجني أموالاً طائلة من هذه المرافق الحيوية.

زيادة البطالة

والأمر المؤكد الذي يعرفه الجميع، أن تجربة تخصيص محطات الوقود لم تضف أي جديد (باستثناء بعض المحطات التي تمت إضافة خدمة الغسيل الآلي بها)، فقد مضى ما يزيد على 10 أعوام على تجربة تخصيص محطات الوقود، وهذه الفترة كانت كافية لتغيير وجه محطات الوقود التقليدية في الكويت، وتطويرها بالشكل الذي ينسجم مع أهداف هذا التحول، مثلما يحدث في كل بلدان العالم، حينما تنتقل بعض الأصول إلى القطاع الخاص»، لكن عملية الخصخصة التي تمَّت في الكويت لم يحصد منها المواطنون والمستهلكون سوى خيبة الأمل، فالخدمة كما هي، بل ربما تراجعت جودتها، والاختلاف الوحيد في الأمر، هو أن شركات القطاع الخاص أصبحت تربح من بيع الوقود، وتجني أموالاً طائلة بدلاً من الحكومة.

إن ما حدث في تجربة خصخصة محطات الوقود الأولى التي تمَّت في السابق، يجعل الجميع يطالب الحكومة بالعدول عن التفكير في خصخصة المزيد من هذه المحطات، لكن التصميم الحكومي على خصخصة 42 محطة وقود أخرى، يؤكد أن مَن قام بدراسة هذا الأمر يعيش بعيدا عن واقع ما نعيشه في الكويت، ولا يعرف بما يجري أو جرى بهذه المحطات من سوء خدمة.

وبالإضافة إلى أن المجتمع الكويتي كله يعرف عدم نجاح تجربة خصخصة محطات الوقود، فإن التأكيد على هذا الأمر جاء من أحد قياديي مؤسسة البترول نفسها، حيث قال هذا القيادي «إن المواطن للأسف لم يرَ أي تطوير في محطات الوقود منذ تخصيصها عام 2005، بل شاهد الشركتين قامتا بجلب العمالة الرخيصة، ما ينعكس على جودة الخدمات، وخصوصاً جوانب الأمن والسلامة المفقودة، وهو أمر خطير، وخصوصاً في مثل هذه الأماكن الحيوية».

مكافأة جديدة

ورغم كل هذا، ورغم الأداء السيئ للقطاع الخاص، تصر الحكومة على تخصيص 42 محطة وقود أخرى، وكأنها تكافئ القطاع الخاص على فشل التجربة الأولى بمشاريع جديدة. والمؤكد أن المحطات المُراد تخصيصها ستؤول ملكيتها إلى الشركات التي تملك المحطات الحالية، فشركات القطاع الخاص التي يمكن أن تنافس على هذه المحطات محدودة وقليلة، بالإضافة إلى دخول عوامل أخرى في ترسية العقود.

لهذا لا جدوى من تخصيص محطات جديدة، فالغاية من التخصيص تكمن في تحريك الاقتصاد، وتحقيق مدخول إضافي للمواطنين، وكسر الاحتكار والإكثار من المنافسة، لتحقيق الأداء الجيد، وتحقيق تنمية بشرية حقيقية في الإدارة والتكنولوجيا، وهذه كله لم يتحقق في الكويت، فما يحدث أن الاحتكار يزداد، والطبقة الرأسمالية تزاد أموالاً.

> مؤسسة البترول الكويتية تعد حالياً جدولاً زمنياً لبدء خصخصة 42 محطة وقود

> تركيز كبير من الصالح والعدساني على إعادة إحياء برامج الخصخصة وتسريعها في القطاع النفطي

> المستثمر طرد العمالة الوطنية لمصلحة الآسيوية لتقليل الكلفة وتحقيق أرباح أكثر

> العمالة غير الجيدة بالمحطات تهدد جوانب الأمن والسلامة المفقودة في هذه الأماكن الحيوية

هل ينجح في تحسين أسعار النفط بعدما فشلت «أوبك»؟

اجتماع الدوحة.. إنقاذ ما يمكن إنقاذه

كتب محرر الشؤون الاقتصادية:

يحدو الكثير من الدول المنتجة للنفط، سواء الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، أو من خارجها، أن يتوصل منتجو النفط في العالم خلال اجتماعهم الشهر المقبل في العاصمة القطرية (الدوحة)، لاتفاق بتثبيت مستويات الإنتاج، وللدفع بأسعار الخام إلى الارتفاع مجدداً، بعدما تدهورت بشكل كبير على مدار عام ونصف العام، منذ منتصف 2014، وفقدت ما يقارب 70 في المائة من قيمتها.

وسيطر على أسواق النفط خلال الأسبوع الماضي التفاؤل، بفضل هذا الاجتماع المرتقب في 17 أبريل المقبل، الذي سيضم كبار منتجي النفط، بمن فيهم المملكة العربية السعودية وروسيا، لمناقشة دعم الأسعار في السوق النفطية، والدفع بها إلى مستويات 50 دولاراً على الأقل خلال العام الحالي.

وهذا ما أكده وزير الطاقة الروسي الاسكندر نوفاك، بقوله «إنه لا يعتقد أن من المنطقي استهداف سعر أعلى من 50 إلى 60 دولاراً لبرميل النفط».

ومنذ طرح فكرة الاجتماع، قالت السعودية وروسيا، أكبر مصدرين للنفط في العالم، إنهما يدعمان فكرة تجميد الإنتاج عند مستويات يناير (السعودية أنتجت 10 ملايين و230 ألف برميل من النفط الخام يومياً في يناير الماضي، وفق بيانات أوبك)، وانضم إليهما كل من قطر وفنزويلا.

كما رحبت الكويت، والإمارات العربية المتحدة باتفاق تجميد الإنتاج، وأعلنتا التزامهما، في حال مشاركة منتجين رئيسيين آخرين، وحال الموافقة على هذا الاقتراح سيكون أول اتفاق عالمي بشأن الإنتاج في 15 عاماً.

ولم يتضح بعد، ما إذا كان كل أعضاء «أوبك» سيشاركون في الاجتماع، ومن هم المنتجون المستقلون الذين سيحضرون الاجتماع.

لكن على الجانب الآخر، فإن إيران أطلقت خلال الفترة الماضية تصريحات أثرت في آمال التنسيق حول اتفاق تجميد الإنتاج في أي وقت قريب، لتجدد التوقعات بتراجع الأسعار، على خلفية تخمة المعروض، وخاصة أنها تسعى إلى زيادة إنتاجها النفطي بقوة خلال الفترة المقبلة. وعلى وقع هذه الآمال، سجَّل النفط نهاية الأسبوع الماضي أعلى سعر في 2016، حيث سجَّل خام برنت 42.54 دولارا للبرميل، في رابع زيادة أسبوعية على التوالي، قبل أن يتراجع مطلع الأسبوع الجاري إلى 41.2 دولارا للبرميل.

وارتفع الخام الأميركي إلى أعلى مستوى أيضاً خلال عام 2016 عند 41.2 دولارا للبرميل، في خامس زيادة أسبوعية، قبل أن يتراجع إلى 39.44 دولارا للبرميل مطلع الأسبوع الجاري.

أزمة الدولار في مصر.. سوء قرارات يدفع ثمنها المواطن

لا تزال أزمة الدولار أو العملة الصعبة تشكل مصدر قلق للاقتصاد المصري، وهو ما دعا الحكومة المصرية إلى خفض قيمة الجنيه الأسبوع الماضي بنحو 15 في المائة، للسيطرة على عمليات التلاعب في الدولار التي تتم في السوق السوداء، مشيرة إلى أنها ستتحول لنظام لأسعار الصرف يتسم بقدر أكبر من المرونة، وهو ما قد يسفر في نهاية المطاف عن إلغاء عطاءات البنك المركزي المصري لبيع الدولار.

وفي هذا الشأن، وللتخفيف من حدة أزمة العملة الصعبة، يعتزم البنك المركزي المصري طرح عطاء كل أسبوع لبيع 120 مليون دولار للبنوك المحلية. وكان «المركزي» طرح ثلاثة عطاءات لبيع مبالغ مالية أقل من الدولار في كل منها.

ووفق التقارير الاقتصادية، فإن أزمة الدولار في مصر ليست جديدة، بل كان لها بوادر منذ فترة، لكن ما سيطر عليها، أن الحكومة كانت تضخ الدولار في السوق كي لا يرتفع سعره.

وترجع أزمة الدولار في مصر إلى العديد من العوامل، على رأسها زيادة الطلب على الدولار من المستوردين، إذ تقدر احتياجاتهم السنوية بنحو 75 مليار دولار، والاستيراد يكون للتجارة، أو لاحتياجات التصنيع، أو للطعام والدواء.

في المقابل، تراجعت مداخيل مصر من العملة الصعبة، بعد تدهور السياحة، وتراجع التصدير وكذلك تراجع تحويلات المصريين في الخارج، بعد القرارات التي أقرَّها «المركزي» في فبراير 2015، والتي تحدد عمليات السحب والإيداع (تم التراجع عنها أخيرا، بعد أضرارها الاقتصادية)، ومع هذا الطلب الكبير على الدولار وصعوبة الحصول عليه كان لابد أن يرتفع سعره مثل أي سلعة.

والمؤكد أن الخطوة الأخيرة، التي قامت فيها الحكومة بتخفيض سعر الجنيه المصري مقابل الدولار غير جيدة، وسيدفع ثمنها المواطن المصري من جيبه، فهذا الأمر سيتسبب في موجة غلاء ستطحنه، بعد استنفاد المخزون الحالي من السلع التموينية والدواء.

وكانت احتياطيات مصر من العملة الصعبة هوت إلى أقل من النصف عند 16.5 مليار دولار في فبراير الماضي من نحو 36 ملياراً في مطلع 2011.

نظرة إيجابية

الظهور الحالي للاشتراكية برز من قبل في استطلاعات للرأي، أظهرت أن معظم الأميركيين ينظرون بإيجابية إلى رسالة «احتلوا وول ستريت»، وأن شريحة الـ 1 في المائة ازدهرت على حساب الـ 99 في المائة.

theguardian

استطلاعات الرأي أظهرت ميل الناخبين لتبنيها

لماذا ظهر فجأة الملايين من الاشتراكيين في أميركا؟

● حركة «احتلوا وول ستريت» تحظى بتأييد كبير من الأميركيين

● هيلاري كلينتون

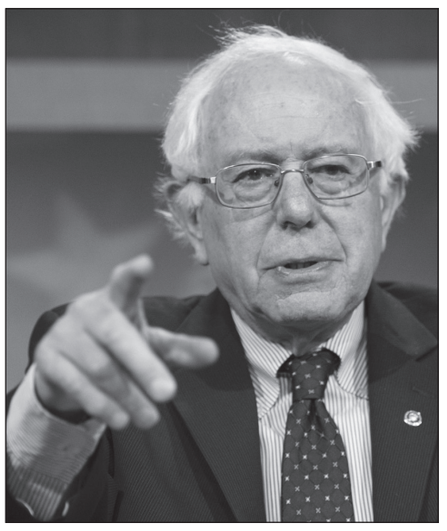

● بيرني ساندرز

ترجمة: ظافر قطمة

تناولت صحيفة الغارديان مسألة الظهور المفاجئ للملايين من الاشتراكيين في الولايات المتحدة، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي الداخلي في ذلك البلد.

وقالت في مقال بقلم هارولد ميرسون، إن «تلك الكلمة كانت تعتبر في الماضي قذرة، وإن بيرني ساندرز ساعد على إبعاد تلك السمة البغيضة، لكن الفشل اللافت للرأسمالية، هو الذي غيَّر عقول الناس وأفكارهم».

في سنة 1906، كتب عالم الاجتماع الألماني فيرنر سومبارت، مقالة بعنوان «لماذا لا توجد اشتراكية في الولايات المتحدة؟»، وكان ذلك يهدف إلى شرح سبب كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة بين الديمقراطيات الصناعية التي لم تطور حركة اشتراكية رئيسة.

وعلى أي حال، يضيف المقال «نحن اليوم بحاجة إلى طرح سؤال مختلف: لماذا يوجد اشتراكيون في الولايات المتحدة؟ وفي تلك الدولة التي كانت منذ زمن بعيد مناهضة للاشتراكية، ومن هم كل هؤلاء الناس الذين يعتبرون أنفسهم فجأة اشتراكيون؟ من أين أتوا؟ وماذا يعنون بكلمة اشتراكية؟».

حالة دراماتيكية

أوضحت حملة ساندرز الرئاسية، أن العديد من الديمقراطيين يميلون إلى التصويت لمرشح يعلن أنه اشتراكي ديمقراطي، لكن الأكثر دراماتيكية وأهمية، يتمثل في العديد من الديمقراطيين، الذين يقولون إنهم ديمقراطيون.

في استطلاع للرأي جرى عشية المؤتمر الحزبي لاختيار المرشحين في إيوا، قال أكثر من 40 في المائة من الحضور إنهم من الاشتراكيين.

وفي استطلاع للرأي أجرته «بوسطن غلوب» عشية الانتخابات الأولية الحزبية في نيوهامبشير، قال 31 في المائة إنهم يعتبرون أنفسهم من الاشتراكيين، وبين الناخبين تحت سن 35 سنة، أكد ذلك الرأي أكثر من نصف الذين طرح عليهم السؤال.

وفي أواخر فبراير الماضي، أظهر استفتاء أجرته بلومبرغ بين المقترعين المحتملين في الانتخابات الأولية الديمقراطية في كارولينا الجنوبية، أن 39 في المائة وصفوا أنفسهم بالاشتراكيين.

وجهات النظر المؤيدة للاشتراكية ليست مقتصرة على مؤيدي ساندرز. وقد تجاوزت نسبة 39 في المائة من الديمقراطيين في كارولينا الجنوبية، الذين يدعون أنفسهم من الاشتراكيين، وبنسبة 13 نقطة مئوية عدد الذين صوَّتوا فعلاً لساندرز.

وفي استفتاء لصحيفة نيويورك تايمز في نوفمبر الماضي، قال 56 في المائة من الديمقراطيين – بمن فيهم 52 في المائة من مؤيدي هيلاري كلينتون إنهم يحبذون الاشتراكية. ولم يكن هذا التحول نحو الاشتراكية مدفوعاً بترشح ساندرز، لأن استفتاء أجراه بيو في سنة 2011 أظهر أن 49 في المائة من الأميركيين – وليس من الديمقراطيين فقط – تحت سن الثلاثين لديهم وجهة نظر إيجابية نحو الاشتراكية، فيما أيَّد 47 في المائة فقط الرأسمالية.

وفي سنة 2011 ربما كانت النسبة المئوية من الأميركيين الذين يمكن أن يختاروا ساندرز ضمن أرقام فردية متدنية.

وأضاف المقال أن بيرني ساندرز لم يدفع الشباب نحو الاشتراكية، فقد كانوا يميلون إليها في الأساس.

وفي حقيقة الأمر، فإن الظهور الحالي للاشتراكية برز من قبل في استطلاعات للرأي، أظهرت أن معظم الأميركيين ينظرون بايجابية إلى رسالة «احتلوا وول ستريت»، وأن شريحة 1 في المائة ازدهرت على حساب 99 في المائة. وبشَّر بها بروز وضع أفضل الكتب مبيعاً لتوماس بيكيتي تحت عنوان «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، ونجاح المعركة لحركة 15 دولاراً في حث المدن والولايات على رفع الحد الأدنى من الأجور.

جوهر الاشتراكية الجديدة

ما جوهر الاشتراكية الأميركية الجديدة؟

لست أعلم عن أي دراسة تطرح مثل هذا السؤال، لتحديد ما الذي يعنونه بقولهم إنهم اشتراكيون، لكن يمكننا طرح بعض التخمينات الواعية:

أولاً، أنهم لا يضعون الاشتراكية في وجه الليبرالية المناضلة. والارتفاع في عدد الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم كاشتراكيين يتصادف مع الارتفاع في عدد من يدعون أنفسهم ليبراليون. وفيما أبلغ 27 في المائة فقط من الديمقراطيين في سنة 2000 بأنهم من الليبراليين ارتفع الرقم في سنة 2015 إلى 42 في المائة، وبين الألفية ازدادت من 37 في المائة سنة 2004 إلى 49 في المائة اليوم.

وفي استفتاء بلومبرغ بين ديمقراطيي كارولينا الجنوبية – وفيما وصف 39 في المائة أنفسهم بالاشتراكيين، دعا 74 في المائة أنفسهم بالتقدميين، و68 في المائة بالليبراليين.

وفي حقيقة الأمر، فإن أحد الأسباب الرئيسة وراء تبني الأميركيين للاشتراكية يرجع إلى أنهم لم يطلب منهم الاختيار بين كيانات سياسية من يسار الوسط.

ومن خلال ترشح مثل ساندرز كديمقراطي، بدلاً من بديل الطرف الثالث، جعل من الممكن للتقدميين أن يدعوا أنفسهم اشتراكيين من دون أن ينتقصوا من فاعليتهم في السياسات الأميركية أو الديمقراطية على الأقل.

واليوم يوجد القليل في برنامج ساندرز لا يحظى بدعم العديد من الليبراليين الذين لا يؤيدونه، فيما أعرب أربعة فقط من الديمقراطيين في مجلس النواب عن دعمهم له، في حين أيَّد أكثر من 60 عضواً الضمان الصحي الفردي الذي يميز اقتراح ساندرز.

لماذا إذن هذا التبني للاشتراكية من قبل الملايين من الأميركيين الذين كانوا في أوقات سابقة قانعين بأن يدعوا أنفسهم ليبراليين؟

لقد أزاحت حملة ساندرز، من دون شك، بعضاً من وصمة الاشتراكية. كما أن انهيار الشيوعية السوفييتية سمح للأميركيين الأصغر سناً بربط الاشتراكية بالدول الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية التي تعاني كلها بدرجة أقل التفاوت الاقتصادي وويلاته من الولايات المتحدة.

المحرك الرئيس

لكن المحرك الرئيس لملايين الأميركيين نحو المسار الاشتراكي كان ما يشبه الاختلال التام للرأسمالية الأميركية المعاصرة.

وفيما أنتجت الرأسمالية التي كانت منظمة وموحدة ونصف اشتراكية في منتصف القرن العشرين أكثرية نشطة من الطبقة المتوسطة، فإن العكس منها خلال الـ 35 سنة الماضية أنتجت مستويات قياسية من عدم المساواة وانكماشاً في الطبقة المتوسطة والقليل من الفرص الاقتصادية مع أعباء اقتصادية قياسية للشباب.

قد تصبح الولايات المتحدة فجأة موطناً لملايين الاشتراكيين، لكنها لا تزال تفتقر إلى حركة اشتراكية. وإذا سعى أنصار ساندرز لإقامة مثل تلك الحركة، بمجرد انتهاء حملة بيرني، فسوف تكون بمثابة هزيمة للذات تقتصر على أولئك الأفراد والمؤسسات الذين شعروا به. ثم إن الاتحادات التقدمية التي دعمت هيلاري كلينتون في سباق هذه السنة، على سبيل المثال، سوف تدعم على الأغلب بروز منظمة أو منظمات جدية اشتراكية ديمقراطية داخل الحزب الديمقراطي.

وكتب فيرنر سومبارت سنة 1906 «على حيد اللحم المشوي وفطيرة التفاح» تهوي كل المثاليات الاشتراكية. وبالنسبة للمهاجرين الذين قدموا إلى أميركا وشكلوا طبقتها الصناعية العاملة – يقول – فإن مستويات المعيشة التي وجدوها هنا تخطت تلك التي خلفوها وراءهم، بحيث غدت الاشتراكية غير ضرورية.

وكما يرى سومبارت، فإن واقعية وتوقعات نهوض الظروف الاقتصادية، والشعور بأن هذا البلد يكافئ العمل، كان السبب الرئيس وراء غياب الاشتراكية، ثم كانت الواقعية والتوقعات المتعلقة بتراجع الظروف الاقتصادية، والشعور بأن هذه دولة تكافئ فقط الأغنياء، هو السبب الرئيس وراء ظهور الاشتراكية، أو بشكل أكثر دقة الاشتراكيين، بصورة مفاجئة. لهذا السبب يوجد في سنة 2016 الملايين من الاشتراكيين في الولايات المتحدة.

> وجهات النظر المؤيدة للاشتراكية ليست مقتصرة على مؤيدي ساندرز والشباب كانوا يميلون إليها

> الولايات المتحدة قد تصبح موطناً لملايين الاشتراكيين لكنها لا تزال تفتقر إلى حركة اشتراكية

> المحرك الرئيس نحو المسار الاشتراكي يتمثل باختلال الرأسمالية الأميركية المعاصرة

أنصاره يخافون التصريح بكلماته حتى لا يُواجَهوا بتهم العنصرية

المرشح الجمهوري دونالد ترامب.. والصعود على ظهر الوطنية والأجداد

كتب عبدالله التميمي:

جداه لأبيه وُلدا في ألمانيا، وأمه من مواليد أسكتلندا، وجاءت هجرتها إلى الولايات المتحدة قبل زواجها بقليل، أي أنه ليس من أسرة أميركية «قديمة»، بل كغيره من الأميركيين، من أسرة مهاجرة، وطبعاً هذه حال العديد من المواطنين في أغلب دول العالم.

هذا المهاجر، ذو الأصول الألمانية، دونالد ترامب، صعد كالصاروخ في تصويت الرئاسة الأميركية، ليس لأنه اقتصادي جيد، ويطرح بعض الحلول الاقتصادية القابلة للنقاش بالطبع، وليس لأنه رجل أعمال مشهور، ولا لأنه إعلامي وكاتب، بل لأن طرحه لا يجرؤ كثير من المرشحين على تناوله في الولايات المتحدة.

خطاب ترامب «الوطني»، كما يحلو لمناصريه تسميته، من الطراز العالي، مدافع عن القيم الأميركية الأصيلة.

ووفق بعض مناصريه، الذين نقلت «نيويورك تايمز» آراءهم، فإن ترامب يقول ما يقولونه هم في الخفاء، ووفق تصريح أحد مناصريه عنه «يقول ما أخاف أن أقوله أنا»، وربما أنصاره يخافون التصريح بكلماته، حتى لا يُواجَهوا بتهم العنصرية.

العداء للمهاجرين

فهو، كأي «وطني» في أي بلد، يهاجم الهجرات والمهاجرين، ويصفهم بأبشع الأوصاف، ويرمي عليهم كل المساوئ التي حلَّت ببلده، فهو - على حد تصريحاته - يرى أن مَن يأتي من المكسيك هم أسوأ المكسيكيين، فالمهاجرون المكسيكيون «من أرباب المخدرات والجرائم والاغتصاب»، هكذا عمَّم حكمه عليهم.

وترامب يلحن نفس اللحن، الذي يدندن عليه «الوطنيون» أيضاً، وهو العودة للماضي، حيث الوطن كان مليئاً بالقيم والتمسك بالعادات القديمة للأجداد.

فوفق تصريح أحد مناصريه لـ«نيويورك تايمز»، فإن «هذه البلد يجب أن يعود إلى القيم القديمة، القيم التي تربَّى عليها آباؤنا، وأجدادنا»، «كانوا يستطيعون تسمية الخطأ عند وجوده».

ويلمح هذا المناصر إلى خطاب ترامب تجاه المهاجرين، فهو حامل راية الأجداد في الدفاع عن القيم الوطنية في وجه المهاجرين الجدد.

بالطبع، هذا الخطاب الذي يدعو إلى العودة للماضي، يجده المنتقدون خطاباً يحمل في طياته دعوة إلى العودة للظلام، حيث كان السود مستعبدين، وحيث الفصل العنصري، وكان للنساء قيمة أقل بكثير من قيمتهم الحالية في الولايات المتحدة، وكان ملاك الأراضي هم فقط من لهم حق التصويت.

عدو المسلمين والنساء

لدى ترامب مشكلة أخرى مع النساء أيضاً، فلديه تصريحات عنيفة جداً ضد بعض النساء اللاتي ناقشنه، حيث وصفهن بالسمينات والخنازير، والألقاب التي لا تليق بمرشح رئاسي أبداً، حتى صُنِّف كمعادٍ للنساء.

وطبعاً، لا ننسى تصريحاته ضد المسلمين والفئات الأخرى من المهاجرين، فهم وفق وصفه وأنصاره، سبب انهيار القيم الأميركية، وأنه مستعد للقتال، من أجل عودة الولايات المتحدة إلى سابق عهدها.

وهنا يرجع منتقدوه للسؤال، أي سابق عهد هذا الذي يريد ترامب وأنصاره العودة إليه؟ هل هو الزمن الذي كان لا بأس به من اضطهاد حتى المهاجرين البيض القادمين من أيرلندا؟

دعم الجمهوريين لمرشحهم كان مدروساً، فليس عندهم مرشح لديه الكاريزما المنافسة، أو حتى الكاريزما التي تعوض غياب باراك أوباما، نعم هاجم الجمهوريون إدارة أوباما، وأقنعوا العديد من

● دونالد ترامب

الأميركيين بأن خططه العسكرية أضعفت الدور الأميركي، وقللت من قيمتها العالمية، وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى «بطل وطني» يقود ثورة غضب على «الديمقراطيين الخونة»، الذين أضاعوا هيبة الولايات المتحدة.

البعض يظن أن ترامب تربَّى وترعرع في كنف الجمهوريين، وهذا ليس صحيحاً البتة، فهو منذ معرفته بالسياسة كان ديمقراطياً حتى عام 1987، ثم انتقل إلى الحزب الجمهوري منذ 1987 إلى 1999، وبعدها انتقل إلى حزب الإصلاح حتى عام 2001، ثم عاد إلى الحزب الديمقراطي مرة أخرى حتى عام 2009، ثم مرة أخرى انتقل للحزب الجمهوري، ولا يزال جمهورياً إلى اليوم.

وحتى عندما سُئل عن أفضل رئيس مرَّ على الولايات المتحدة، فضَّل بيل كلينتون على غيره، وارتبط اسمه بعائلة كلينتون كثيراً، وأخته ترشحت كقاضية فيدرالية في عهد كلينتون وبترشيح منه، وتبرع ترامب لحملات كلينتون الخيرية بمبالغ كبيرة في أكثر من مرة، وتربطه بأسرة كلينتون علاقات وطيدة.

فسيرته الذاتية لا تقول إنه جمهوري خالص، بل هو براغماتي إلى درجة كبيرة، ومرن سياسياً، يتنقل أيديولوجياً، ربما لأنه يتبع المصلحة التي ستؤدي به إلى كرسي الرئاسة بأي ثمن، فهو أولاً وآخراً رجل أعمال ناجح.

الشعب الأميركي

ربما يتساءل البعض، كيف يصوّت الشعب الأميركي لمثل هذا الخطاب العنصري؟

في الحقيقة، إن كثيراً من المحللين السياسيين يصفون الشعب الأميركي، بأنه شعب جاهل في السياسة، يتابع التلفاز المحلي في أغلب الأحيان، ومنغلق على قنوات إعلامية محدودة، ولم يتعد ذلك، إلا في عصر التواصل الاجتماعي، الذي كسر احتكار قنوات شهيرة كـ «فوكس» و«سي ان ان».

ورغم ذلك، ففي كل بلد هناك الخطاب العنصري الذي يلقى رواجاً، ولو كان في أرقى الديمقراطيات، كفرنسا وبريطانيا، الخطاب العنصري لديه جمهوره، فمن السهل أن تقنع قطاعات كبيرة من الشعب، بأن سبب مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي المهاجر الجديد، الذي يأكل لقمة عيشهم، وكل هذا يحصل باسم «الوطنية»، و«الحنين إلى الماضي»، رغم كونهم هم مهاجرون أيضاً، ما يجعل خطابهم غير منطقي وفق البعض.

إضافة!

يؤكد المترجم د.ناجي رشوان، أن هذه الرواية أضافت إلى المكتبة العربية، لأنها واحدة من الأصوات الإنكليزية المعاصرة التي استطاعت الوقوف على مفردات الشخصية الإنكليزية، مضيفاً أن فكرة التعامل مع النص أسطورة لا تنتمي إلى الواقع، لكن هي مواقف ونوع من الرقابة على المترجم.

في رواية «ثمّة ما أقول لكم» لحنيف قريشي

سرد ما بعد الحداثة ووهم الحقائق المُطلقة

كتب محمد جاد:

ما يشغل قريشي دوماً، هو البحث عن العيش، أو طريقة للعيش في مجتمع متتعدد الهويات والثقافات، فكرة الأصول الباكستانية والديانة المختلفة التي يعيش من خلالهما قريشي، أو يُظن ذلك، من أهم أسباب التفكير من خلال البحث عن مكان، أو العيش من خلال هوية مُستحدثة، رغم كل ما يحيطها من ظلال وشكوك.

هناك العديد من الآراء التي ترى أن العولمة وترك المساحة، ولو قليلاً، للثقافات الأخرى، دون المُعتَمَدة كثقافات رسمية أو حضارية، هو ما أتاح لقريشي أن يكتب عن هذه الفئات والأجناس، وأن يكشف صور أخرى لأوروبا، وخاصة إنكلترا.

في روايته الأخيرة (ثمّة ما أقول لكم)، أصبح أمر الهوية أو سبّة العنصرية، والاختلاف الثقافي وموروثاته، آفات تعيشها الشخصيات نفسها، من دون أن توجّه إليها هذه الصفات، أو التصنيفات، على أساس اللون أو الديانة، أو ما شابه على أنها هذه السُبّة.

الأمر اللافت في هذا العمل، هو تقنيات الكتابة التي أراد قريشي أن يسرد من خلالها الحكاية، مسألة التفتيت هنا أصبحت لا تنفصم عن المحتوى أو الفكرة الأساسية للعمل، فالأمر يبدو تقنياً أشبه بوجهة نظر ما بعد حداثية، حيث مبدأ التجاور، وعدم الإعلاء من شخصية أو حدث على حساب آخر، فلا بطولة لأحد، وبالتالي لا حقيقة جديرة بأن يأخذها القارئ على محمل الجد.

هذا الأسلوب وهذه التقنية أتاحا لقريشي أن يمد الفكرة أو الحلم إلى أسلوب السرد نفسه، هناك محاولة للحياة، حتى وإن كانت مُكللة بلعنة دائمة، هي في حقيقتها لا أهمية لها على الإطلاق.

جمال وحكاياته

«أنا أحيا كل يوم مع جريمة قتل سابقة/جريمة قتل حقيقية/أنا قاتل/ها قد أخبرتكم، وخرج السر». هذا ما يعترف به (جمال) في البداية، المحلل النفسي، الذي ينظرون إليه وفق ثقافتهم . أهله ورفاقه . بأنه لا يفرق بأي حال عن مفسري الأحلام والدجالين.

هنا لا تصبح هذه الاعترافات إلا مجرد اعترافات، لا تشكل أي أهمية في سرد الأحداث، بل يتورط جمال في حكايات الأصدقاء والرفاق أكثر، أي أنهم يتصدرون ناصية السرد، ليصبح جمال ممارساً لمهنته، بأن يستمع فقط، والقارئ معه. لا توجد حبكات، بل قصص متجاورة.

هناك حياة الراوي مع ابنه وانفصاله عن زوجته في لندن، ثم العودة للأهل في باكستان، ومقابلة حبيبته القديمة، وهكذا أحداث لا تتميز بأي مركزية يدور حولها العمل، بل فقط حالة يمكن اكتشافها من الشخصية وما يحيطها، تماماً كفوضى الحياة ومصادفاتها.

فالمقتول أو الضحية نكتشف أنه والد حبيبته القديمة، وأن الرجل لم يمت، فقط قام الراوي بضربه هو ورفاقه، لكن الفعل تضخم في مخيلته، ليصبح جريمة قتل. الأهم هنا، وهو ما يحاول قريشي التأسيس له، هل يكمن في الواقع وما حدث بالفعل، أم ما عاشته الشخصية وعانت بسبب؟ فأين الحقيقي من الخيالي، وأين المفر من تأثيره على الشخص وتصوراته وبالتالي حياته كلها؟

الحالات مقابل الدراما التقليدية

يؤسس المؤلف لفكرة الوصف والحالة، بعيداً عن تحقيق هدف درامي، من حكاية تتصاعد ويتم بناء تفاصيلها، الأمر يقترب من الكوميديا السوداء في بعض الأحيان، لكنه أصدق من تحقيق نتائج درامية، ولو خارج نطاق التوقع.

فعندما يصل جمال وشقيقته إلى باكستان يتعرضان إلى حادث سرقة بالإكراه من بعض المسلحين، فبعد التهديد الفعلي، واكتشافهم أن جمال وشقيقته لا يملكان شيئاً بالفعل، لم يجد المسلحون إلا أن يقلّوتهما إلى أقرب مكان لمنزلهما.. هنا يصبح الأهم هو وصف حالة الفقر التي يحياها أغلب سكان المدينة.

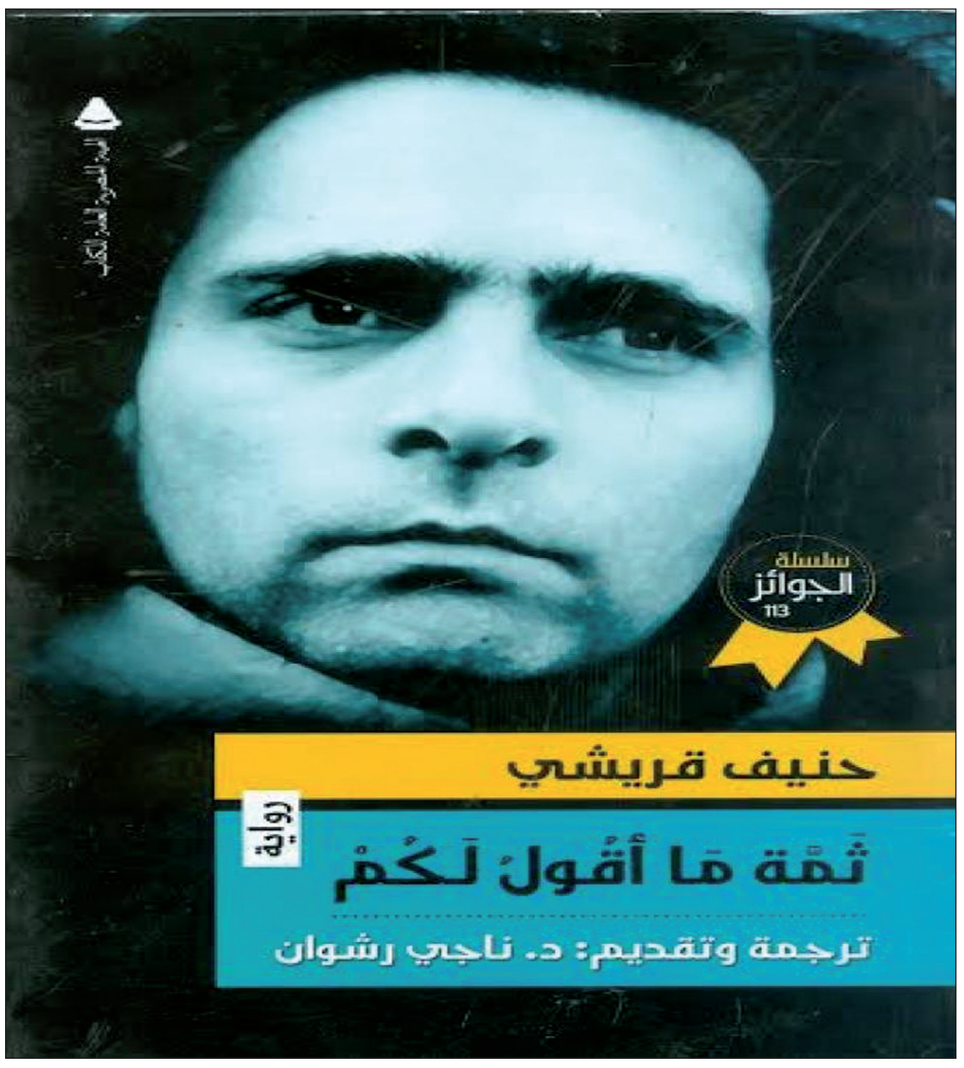

● غلاف الرواية

الشخصيات وألوانها

«عاهرة ومحلل نفسي قضيا المساء معاً، وعندما انتهيا التفت كل منهما للآخر، وقال: 300 جنيه من فضلك».

بهذه السخرية يتحدث جمال عن نفسه، جمال صاحب الثقافة الرفيعة، والمداوم على تناول المخدرات، وارتياد أماكن الجنس بأجر، والذي يصل إلى لحظات صدقه خلال مقارنات لافتة «كل ما أردتُ وقتها هو أن أجعلها تضحك، ووقع بخلدي أنني لطالما أردتُ زوجاتي أن يكن عاهراتي، وعاهراتي أن يكن زوجاتي».

كل الشخصيات تحمل هذه الأوجه المختلفة، ولو بنسبة ما، لكن لا توجد شخصية . رغم رسمها الدرامي الكلاسيكي المقصود . إلا وتحمل صفات وصيغات كاملة تثير الدهشة. فالمجرم العتيق على سبيل المثال يؤرقه أنفه سيئ الشكل، بينما المثقف وصاحب الرؤى الفلسفية، لا يتورع عن النظر واشتهاء صديقة ابنه.

جماليات النص ما بعد الحداثي

يُشير المترجم ناجي رشوان في مقدمته المستفيضة، والخاصة بالسرد في أدب ما بعد الحداثة، إلى جماليات هذا الشكل السردي، من خلال رواية «ثمّة ما أقول لكم».

فيرى أن الرواية تشكك في النماذج التقليدية والحداثية في الأدب، تشكك بها دون أن تنفيها، وتسخر من قدرتها وبداهتها على طرح ما يدور في عقل ونفس الشخصيات، وكيف للحدث نفسه أن يُطرح في ذهن ما - المؤلف/الراوي/المتلقي - دون تحريف أو تنقيح أو تنظيم، أو حتى ادعاء، بفرض أنه من الممكن أن يكون هذا الحدث المروي حقيقة وقعت.

فحالة التهويم التي تطرحها الرواية، من خلال الأحداث والشخصيات وأفعالها ومبرراتها الواهية، كذلك الزمن الحكائي. فحتى قصة الحب التي أرّقت الراوي طوال الرواية، تطالعه بطلتها برأيها، بأنهما لو قدّر لهما البقاء معاً، لانفصلا، وصارا صديقين كما هما الآن. حتى هذه العلاقة من الممكن ببساطة شديدة أن يُعاد تعريفها والعيش من خلال هذا التعريف الجديد، أو الاكتشاف الجديد. وهنا نصل أو نحاول الوصول إلى إعادة التفكير في البدهيات.. هل هي كما تبدو؟ أو كما يمكن تلقيها؟ أو كما يمكن توقعها؟ وما دور ذلك في حياة الشخصية وسلوكها وانطباعاتها، وبالتالي تقاطع باقي الشخصيات معها، خلال هذه الأسئلة التي لن تنتهي. «إن أعمق منطقة في الإنسان تكشف عن مدى جنونه الذي يرفض الاعتراف به/يُخيفه احتمال قضاء الآخرين عليه/وفي الوقت نفسه تزعجه رغبته في التهامهم».

حنيف قريشي

كاتب إنكليزي من أصل باكستاني ولد عام 1954.

بدأ بالتأليف المسرحي مع (تبليل الحرارة) 1976، و(الأم البلد) 1980، ثم كتب للسينما، وحاز أول سيناريو يكتبه لفيلم بعنوان (مغسلتي الجميلة) إخراج ستيفن فريرز، على جائزة أفضل سيناريو من جمعية نقاد نيويورك، كما رشح لجائزة الأوسكار لأحسن سيناريو 1985. أصدر روايته الأولى (بوذا الضواحي) 1990.

وفي عام 1991 قام بكتابة وإخراج فيلم بعنوان (لندن تقتلني) وتوالت أعماله الأدبية.. رواية (الألبوم الأسود) 1995، مجموعة (الحب في زمن الحزن) 1997، (حميمية) 1998، التي تحولت إلى فيلم بالعنوان نفسه، فاز بجائزة الدب الذهبي بمهرجان برلين السينمائي.

نقاد يطالبون بأرشيف للمسلسلات القديمة:

المطلوب توثيق الحركة الوطنية بأعمال درامية

■ الكويت كانت أكثر انفتاحاً وديمقراطية مما هي عليه الآن

● جانب من الندوة

كتب محرر الشؤون الثقافية:

طالب نقاد وأكاديميون بتأسيس أرشيف وطني للدراما الكويتية، وتوثيق مسيرة الحركة النضالية للرموز الوطنية في البلاد، مسرحياً ودرامياً، وخلق حراك فني وثقافي يناسب تطورات العصر، من دون إغفال التراث الممتد للفنانين الكويتيين الذين لعبوا دوراً طليعياً، وأسسوا لأعمال مسرحية وتلفزيونية جيدة.

ولفت المتحدثون إلى المسيرة الطليعية التي جسَّدتها بعض المسلسلات إبان بزوغ الديمقراطية والنهضة الكويتية على مستويات عدة، ثقافة وفناً ومسرحاً، وحراكاً سياسياً واجتماعياً، خلال الفترة التي جعلت الكويت منارة خليجية، قبل أن يتغول أعداء الديمقراطية والمعادون للانفتاح، مشيرين إلى أن الشاعر فهد العسكر حاربته التيارات الظلامية، فيما سانده المستنيرون من أبناء الوطن، وتكرر الأمر مع كثير من الفنانين والأدباء.

تناول النقاد خلال ندوة أقيمت في المكتب الثقافي المصري كتاب رئيس قسم التلفزيون بالمعهد العالي للفنون المسرحية د.فيصل القحطاني، الذي حمل عنوان «الدراما التلفزيونية الكويتية»، وشهد الندوة عميد معهد الفنون المسرحية د.فهد الهاجري، والعميد المساعد د.راجح المطيري، ود.جاسم الغيث، والفنان ناصر كرماني.

وأثارت الندوة، التي شارك فيها أيضا الكاتب عبدالعزيز السريع، ود.محمد زعيمه، أستاذ الدراما والنقد في المعهد العالي للفنون المسرحية، العديد من القضايا، أهمها أننا في أمسّ الحاجة إلى توثيق العملية الفنية، وإعداد أرشيف لجميع الفنانين بالكويت، حفظاً للتراث والتاريخ الفني.

عمل توثيقي

وقال د.فيصل القحطاني إن كتابه استغرق منه عدة أعوام، وحاول بالفعل، في إطار ما حصل عليه من معلومات، أن يوثق للحركة التلفزيونية في الكويت، إضافة إلى تحليله نماذج تلفزيونية.

من جانبه، أشاد السريع بالكتاب، مشيرا إلى رغبة الباحث الجادة في التحليل، مشيدا باختياراته لمسلسل الشاعر فهد العسكر للمصري مصطفى بهجت، ومسلسل دلق سهيل لبدر محارب.

وسرد العديد من التواريخ والحقائق عن بدايات التلفزيون الكويتي عام 1961، مشيرا إلى الدور الذي قام به المصريون في التلفزيون الكويتي، وخاصة بعد نزوح الكثيرين منهم إلى الكويت في أعقاب نكسة يونيو، فكان لهم الدور الكبير، ليس على مستوى الكتابة فحسب، بل على مستوى الإخراج والتمثيل وغيره.

قدرات تحليلية

أما الناقد د.محمد زعيمه، فأكد أن كتاب القحطاني يؤسس لتاريخ التلفزيون بالكويت، ويفتح المجال للكاتب ولباحثين آخرين للعمل على الدراما التلفزيونية، ليس على السيناريو فقط، لكن على الإخراج وعناصر العمل التلفزيوني الأخرى، من تصوير ومونتاج وغيرها، وحلل زعيمه الكتاب، الذي جاء في أربعة فصول؛ الأول عن أسلوب الكتابة التلفزيونية، ورأى أنه يبدو تجميعا، لكن القحطاني تخطى ذلك إلى طرح رأيه، الذي أضاف للفصل وأعطاه قيمة.

أما الفصل الثاني، وهو التوثيق للحركة التلفزيونية في الكويت، فقد أشفق زعيمه على القحطاني، لأنه لا يوجد أرشيف لذلك، وكل ما هو موجود مجرد شذرات في صحف أو روايات شخصية لمعاصرين.

وأضاف زعيمه، أن الفصلين الثالث والرابع لهما أهمية توضح قدرة القحطاني التحليلية، حيث جاء الفصلان بعنوان السمات الفكرية، والآخر السمات الجمالية للكتابة التلفزيونية في الكويت، لافتا إلى أهمية الاهتمام بمرحلتين في تاريخ الكويت، هما مرحلة ما قبل النفط، ومثلها مسلسل فهد العسكر، ومرحلة ما بعد النفط، ومثلها دلق سهيل، كما برز الحس الوطني لفيصل القحطاني، لافتا إلى أن الكويت كانت أكثر حرية مما هي عليه الآن، والدليل على ذلك مسلسل فهد العسكر، الشاعر الكبير الذي حاربته جهات كثيرة، بل واتهم بفساد الأخلاق والكفر، لكن وقفت إلى جواره الرموز الوطنية والمستنيرون.

بحضور ضيف الشرف الشاعر قاسم حداد

مشروع «تكوين» للكتابة الإبداعية.. افتتح مكتبته

تغطية: هدى أشكناني

في تجربة ثقافية مغايرة، افتتح مشروع تكوين للكتابة الإبداعية، مكتبة تكوين، ليعلن بذلك تأسيس مشروع ثقافي متكامل ومنصة إبداعية تردم الهوّة بين المكتبة العربية ومكتبة المثقف الإبداعية، إن جاز التعبير.

وكان الشاعر البحريني الكبير قاسم حداد هو ضيف شرف الافتتاح، الذي حضره كوكبة كبيرة من الأدباء والمثقفين والمهتمين بالأدب.

قدَّم حفل الافتتاح الشاعر فيصل الرحيل، وهو أحد مؤسسي المشروع، حيث بدأه بكلمة، قال فيها: «أن تولد مكتبة، فذلك يعني أن تنتصر على الموت، تعيد الحياة لملايين الكائنات اللغوية المولعة بالكشف، المأخوذة بملمس الورق ورائحة الحبر، التي آمنت بالكتابة وقدرتها على تحقيق تلك الرغبة الدفينة في الخلق واكتساب كينونة جديدة ومختلفة. أن تخترق الزمن والأمكنة، أن تقابل أناسا لأول مرة، كما لو كنت تعرفهم منذ زمن طويل».

وأضاف: «شعور لا يوصف.. لقد أصبح لديك الآن مكان جديد تلجأ له لترميم روحك، وما لحق بها من تلف. ما يحدث اليوم ليس افتتاحا، إنما امتداد لإرادة أكبر، تحققت بصنيعة الكاتب وخلقه الفني».

تلته كلمة لصاحبة المشروع، الروائية بثينة العيسى، تحدثت خلالها عن بداية «تكوين»، وكيف أن المشروع كان حلماً يراودها، وها هو قد تحقق.

وأوضحت العيسى في كلمتها، أنها كانت تقضي ساعات طويلة في مكان المشروع، وهي تخطط للآلية التي تريد أن يظهر بها العمل، حيث إنها استشعرت عوالم جديدة حولها وهي ثابتة في مكانها، فهذا ما تخلقه المكتبة.

ثم جاءت كلمة ضيف الشرف الشاعر القدير قاسم حداد، ليثني على هذا المجهود الشبابي الكبير، من أدباء ومثقفين شباب آمنوا بالكلمة والعمل الإبداعي، وعبَّر عن سعادته وفخره، لكونه أحد رفاق مشروع تكوين، وأكد أنه زميل النهج الذي يسيرون فيه».

ولأن ضيف الافتتاح الشاعر قاسم حداد، فكان لابد من قراءة شعرية خاصة له، تزامنا مع الحدث الثقافي، حيث قدم مجموعة من نصوصه الشعرية المختلفة في أطوالها وأفكارها، مترافقا معه في الأمسية عازف العود أحمد الراشد .

في نص شفيف يعبّر حداد عن حالة مناجاة ربانية يعكس اللغط الذي يحاصرنا حول الدين والله، يقول:

إلهي
إلمس هذا القلب بقلبك
هل تعرفه؟ إنه لكَ
مولع بك ومأخوذ
لكنهم سدوا كل الطرق التي إليك
كل فريق يستحوذ طريقا ويصنع له بابا
ويقول: «بابي هي الطريق»
إلهي، دلني على طريق
لا مملوكة ولا محكومة
ولا باب لها ولا جند
...

الاحتفاء بالوحدة باعتبارها وضعا مؤقتا
وبعيدا عن أسئلة العالم في مقطع من نص يقول:

وحدي
استعدي شهية القتال في شجاعة الأعداء
أهيئ لهم كي يبدأوا شحذ الأسلحة
ويبدأوا التصويب
أبعث بكتب التحديات وانتظر
وحدي
كل موجة من الهجوم أسميها تفاحة الغواية
أمقت الأسلحة ولا أحسن الحرب

جدير بالذكر، أن مشروع «تكوين» للكتابة الإبداعية تأسس عام 2013، ومن أبرز مؤسسيه الروائية بثينة العيسى، الشاعر فيصل الرحيل، الشاعر والمصور الفوتوغرافي محمد السالم، الشاعر محمد يوسف والمحامي خالد الأنصاري.

● قاسم حداد في الأمسية

أزمة فنية

أي أزمة فنية تشهدها كرة القدم الكويتية؟ وهذه الحادثة الطريفة والغريبة، إن دلت على شيء، إنما تدل على عدم دراية بعض الإداريين بقوانين الاتحاد الكويتية لكرة القدم، وهذه تأتي بسبب فقدان الخبرة أو عدم الاطلاع على قوانين الكرة الكويتية، لذلك يجب الابتعاد عن الوساطة في الرياضة، حتى ننتشل كرتنا، أو على الأقل، حتى لا نصبح أضحوكة للغير.

يحدث في الدوري الكويتي فقط!

فريقان يخسران في مباراة واحدة!

● الكرة الكويتية خسارة وراء خسارة

آخر الإبداعات التي وصلت لها أنديتنا المحلية، أصبحت مثالاً في الثقافة الإدارية والرياضية، فقد قررت لجنة المسابقات اعتبار ناديي النصر والساحل خاسرين بنتيجة صفر-3، في المباراة التي جمعتهما يوم 28 فبراير الماضي ضمن منافسات الجولة الـ 19 من دوري فيفا لكرة القدم، علما بأن الساحل حسم نتيجة المباراة لمصلحته بهدفين لهدف.

وجاء قرار لجنة المسابقات خلال اجتماعها الأخير، لمشاركة لاعب النصر زبن العنزي رغم إيقافه، من ثم أُعتبر فريقه خاسرا صفر- 3، فيما دفع الساحل باللاعب ناصر البلوشي الموقوف، وهو ما يعني اعتبار فريقه خاسراً أيضاً صفر- 3، وبالتالي لم تحسب للفريقين نقاط في اللقاء.

فأي أزمة فنية تشهدها كرة القدم الكويتية؟ وهذه الحادثة الطريفة والغريبة، إن دلت على شيء، إنما تدل على عدم دراية بعض الإداريين بقوانين الاتحاد الكويتية لكرة القدم، وهذه تأتي بسبب فقدان الخبرة أو عدم الاطلاع على قوانين الكرة الكويتية، لذلك يجب الابتعاد عن الوساطة في الرياضة، حتى ننتشل كرتنا، أو على الأقل، حتى لا نصبح أضحوكة للغير.

لأن تضيء شمعة خير من أن تلعن الظلام

مما قيل في الأمثال "لأن تضيء شمعة خير من أن تنفق عمرك تلعن الظلام".. وهذه المقولة ترجمتها "الطليعة" على أرض الواقع، فنحن هنا كنا ولا نزال، نقف على على مسافة واحدة من الجميع، ونهجنا كان منذ البداية الطرح المعتدل، وعدم التحيز لطرف على حساب الآخر، وحمل ملفات الأزمات الداخلية على أكتافنا، ومحاولة عرض القضايا وهموم الشارع الرياضي بشكلها الحقيقي، من دون تهويل أو تحجيم، من ثم عرض الحلول من وجهة نظرنا.

لقد حاولنا أن نضيء الشموع في ظلام ساحتنا الرياضية الذي تعيشه الكرة الكويتية.. فبعد أن كنا شمس الرياضة في المنطقة، أصبحنا في آخر الركب، ليس بسبب تخلفنا أو عجزنا أو.. الخ، بل بسبب توقف عقارب الزمن لدينا، فتوقفنا مكاننا نظن ونتصور أن الجميع سيتوقف معنا، ويبقى هو في الخلف وينتظر الإشارة منا، حتى يتقدم، وكانت النتيجة هي تراجعنا في شتى أنواع الرياضات.

منذ أول يوم لي في "الطليعة"، شعرت بأنني في جامعة أتعلم منها، فهي بالنسبة لي أكاديمية تعلمت منها الوقوف مع الحق، ونصرة كل من لا نصير له، ومن دون أي مقابل، وكنت أعمل وفق المبادئ الصحافية والمهنية، وواجهت مع زملائي ظروفاً صعبة كثيرة، وأقسى مما تتعرض له "الطليعة" الآن، لكننا كنا نؤمن بأن هذه ليست النهاية، إنما هي البداية لانطلاقة جديدة وأقوى من سابقتها، فمن رحم الأزمات تولد وتخلق الإبداعات، ونتذكر دائماً قول الله تعالى في محكم تنزيله "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم".

لقد عوَّدتنا "الطليعة" على النهوض بعد كل أزمة تتعرض لها، وهذا النهج هو نهج أسلافنا، ولا يمكننا الخروج عن نطاق مَن سبقونا، وما نحن إلا جيل نحمل نفس الفكر والقلب في حب كل ما من شأنه أن يرتقي بالصحافة الكويتية والرياضة بشكل خاص، وهذا ما سينعكس، من دون شك، على وطننا الكويت التي تجمعنا.

من هنا، نتمنى أن تسود المحبة قلوب كل مَن هم في ساحتنا الرياضية، وأن نبتعد عن افتعال الأزمات لمصالحنا الشخصية، وأن تعود رياضتنا كسابق عهدها، كالشمس تنير سماء الرياضة الإقليمية.

وأن تضيء شمعة خير لك من أن تلعن الظلام.. ولنعمل بهذا المبدأ.

دلي العنزي

كين وراشفورد يخطفان الأضواء في الدوري الإنكليزي

● راشفورد

أحرز هاري كين هدفين ليقود توتنهام هوتسبير للفوز 3 - صفر على بورنموث، ومواصلة ملاحقة ليستر سيتي في صدارة الدوري الإنكليزي الأحد الماضي.

وفي الوقت الذي استمر فيه سطوع نجم الشاب ماركوس راشفورد مهاجم مانشستر يونايتد بتسجيل هدف الانتصار 1 - صفر على مانشستر سيتي في مباراة قمة كان كين ينفرد بصدارة هدافي المسابقة.

وسجل كين هدفين في أول 16 دقيقة، ليرفع رصيده إلى 21 هدفا، ويضع توتنهام على بُعد خمس نقاط من ليستر سيتي المتصدر.

ولم يتعرض توتنهام لأي مشاكل، وتقدم مبكرا بهدف لكين، بعدما قابل كرة عرضية من كايل ووكر، قبل أن يستمر التجانس مع زميله ديلي آلي، ويتلقى تمريرة منه ساعدته على تسجيل الهدف الثاني، وأضاف كريستيان إريكسن الهدف الثالث (52).

وقال ماوريسيو بوكيتينو مدرب توتنهام "هاري كين من أفضل مهاجمي العالم. نحن بحاجة إلى تقليص فارق النقاط مع ليستر. لديه أفضلية جيدة، لكننا نثق في إمكاناتنا."

وواصل مانشستر سيتي نتائجه الضعيفة، وبات مهددا بفقدان المركز الرابع، في ظل تأخره بفارق 15 نقطة عن القمة، بينما يتقدم بنقطة واحدة على وست هام يونايتد ومانشستر يونايتد.

وخطف راشفورد الأضواء مرة أخرى، بعدما سجل هدفين في ظهوره الأول في الدوري الأوروبي، وهز الشباك أيضا في مباراته الأولى الدوري الإنكليزي في وقت سابق من العام الحالي، في حين سجل في قمة مانشستر، بعدما راوغ المدافع مارتن ديمكليس بسرعة فائقة وسدد في مرمى سيتي (16).

وأصبح راشفورد أصغر لاعب يسجل هدفا في قمة مانشستر في الدوري الممتاز في حقبة الاحتراف عن 18 عاما و141 يوما.

وضغط سيتي وأهدر الأرجنتيني سيرجيو أغويرو أكثر من فرصة سهلة، فيما أشاد المدرب لويس فان جال بلاعبيه، بعد قطع خطوة جديدة نحو دخول المربع الذهبي والتأهل لدوري أبطال أوروبا.

وفي وقت سابق انتفض ساوثامبتون، وحوَّل تأخره بهدفين إلى فوز مثير 2-3 على ليفربول، بفضل هدفين من ساديو ماني.

وتقدم فيليب كوتينيو بهدف لليفربول من تسديدة بعيدة المدى (17)، وأضاف دانييل ستوريدج الهدف الثاني، بعد أربع دقائق، إثر هجمة مرتدة سريعة.

واستحق ليفربول التقدم بالفعل، لكن ساوثامبتون ظهر بشكل مختلف تماما في الشوط الثاني، رغم أن ماني أهدر ركلة جزاء (49)، قبل أن يعوض ذلك، ويقلص الفارق بعد مرور حوالي ساعة من اللعب.

وأدرك جراتسيانو بيلي التعادل لساوثامبتون بتسديدة قوية قبل سبع دقائق من نهاية الوقت الأصلي، قبل أن يسجل ماني هدف الانتصار، بعد ثلاث دقائق، ليصبح رصيد الفريق الفائز 47 نقطة بالمركز السابع، ويتقدم بثلاث نقاط على ليفربول صاحب المركز التاسع.

كما أحرز ألكسندر ميتروفيتش هدفا برأس، لينهي سلسلة من الهزائم لنيوكاسل يونايتد، ويقوده للتعادل 1-1 مع سندرلاند، ليزداد موقف الفريقين سوءاً في صراع الهروب من الهبوط.

وقابل ميتروفيتش كرة عرضية من جورجينيو فاينالدم، ووضعها برأسه من مدى قريب في المرمى (79)، بينما كانت جماهير أصحاب الأرض تستعد لتلقي الخسارة السابعة على التوالي على يد سندرلاند بالتحديد.

وكان سندرلاند تقدم بهدف قبل نهاية الشوط الأول عن طريق جيرمين ديفو، الذي رفع رصيده إلى 12 هدفا بالدوري هذا الموسم.

في الحفاظ على نظافة شباكه

العجوز بوفون يحطم الرقم القياسي

عزز يوفنتوس تصدره لدوري الدرجة الأولى الإيطالي لكرة القدم، بفوزه 4-1 على تورينو، الذي أوقف الرقم القياسي للحارس جيانلويجي بوفون، الذي سجله في بداية المباراة في الحفاظ على نظافة شباكه بالمسابقة الأحد الماضي.

وحطم بوفون الرقم القياسي السابق لسيباستيانو روسي، الذي استمر 929 دقيقة مع ميلانو خلال موسم 1993-1994، بعد أربع دقائق من انطلاق لقاء تورينو، لكن توقف صمود الحارس عند 974 دقيقة عندما سجل أندريا بيلوتي من ركلة جزاء للفريق صاحب الأرض (48).

وانتهى الشوط الأول بتقدم يوفنتوس بهدفي بول بوغبا من ركلة حرة وسامي خضيرة، فيما أضاف البديل ألفارو موراتا هدفين بالشوط الثاني.

وارتفع رصيد يوفنتوس إلى 70 نقطة، ويتقدم بثلاث نقاط على نابولي صاحب المركز الثاني.

ويأتي روما في المركز الثالث، برصيد 60 نقطة، بعد تعادله 1-1 مع إنترناسيونالي السبت الماضي.

خلفاً لمدربه الحالي

الهولندي لويس فانِ غال ٍ مورينيو يوقع اتفاقا مبدئيا مع مانشستر يونايتد

● مورينيو

ذكرت صحيفة إلباييس الإسبانية، الأحد، نقلاً عن مصادر قريبة من جوزيه مورينيو، أن المدرب البرتغالي الشهير ارتبط باتفاق مبدئي مع مانشستر يونايتد، المنافس في الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، تمهيداً لتولي تدريبه في نهاية هذا الموسم، خلفاً لمدربه الحالي الهولندي لويس فان غال.

ورشحت الكثير من التقارير الإعلامية مورينيو مدرب تشلسي وريال مدريد وإنترناسيونالي السابق لتولي تدريب مانشستر يونايتد منذ استغناء تشلسي بطل إنكلترا عن خدماته، لتراجع النتائج في ديسمبر الماضي.

وأوضحت الصحيفة الإسبانية، أن الاتفاق المبدئي يتضمن بندا يلزم مانشستر يونايتد بأن يدفع للمدرب البرتغالي 5 ملايين جنيه إسترليني (7.24 ملايين دولار)، إن لم يبرم معه عقدا كاملا بحلول أول مايو المقبل، و10 ملايين جنيه إسترليني إن لم يتعاقد معه رسميا بحلول أول يونيو.

ووقع فان غال عقدا لمدة 3 أعوام لدى ارتباطه بمانشستر يونايتد في مايو 2014، لكن لا يتوقع أن يكمل مدته مع النادي الذي يحتل حاليا المركز السادس في الدوري الإنكليزي.

وتحدث تقرير الصحيفة الإسبانية، الذي نقل عن مصدر قريب من الشركة التي تدير أعمال مورينيو عن وجود خلافات في مجلس إدارة يونايتد بشأن التعاقد مع مورينيو (53 عاما).

الطليعة

رئيس مجلس الإدارة: أحمد يوسف النفيسي

رئيس التحرير: عبدالله محمد النيباري

صدر العدد الأول بتاريخ 13 يونيو 1962

الأربعاء 23 مارس 2016 ـ العدد 2135

www.altaleea.com

AL- TALAEEA. WEDNESDAY 23 Mar. 2016 - NO. 2135

التنوع الثقافي أصبح نقمة

سعاد فهد المعجل

يعد العراق وسوريا، وبلاد الشام بشكل عام، من أكثر الدول العربية تعدداً وتنوعاً من حيث الجماعات الإثنية والعرقية والعقائدية.. فإلى أي مدى كان لهذا الموزاييك الثقافي والعرقي والإثني أثر في ما تشهده هذه الدول من حروب وصراعات وتدمير وقتل؟

الطائفية أصبحت اليوم سمة من سمات الحرب الدائرة في سوريا، فهناك الطائفة العلوية، التي تشمل السلطة وكبار المسؤولين والقادة، وهناك الأغلبية السُنية المسلمة، وهناك أيضاً الأقليات العرقية والدينية الأخرى، من أرمن ومسيحيين ودروز وأكراد وتركمان وسريان وغيرهم.

أما في العراق، فهناك العرب والأكراد والتركمان والمسيحيون واليزيديين والشبك وغيرهم.

وفي كلتا الدولتين هناك لغات، باختلاف الأديان والأعراق، فهناك اللغة الكردية والتركمانية والسريانية والأرمينية والمندائية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن فوراً: هل يقف مثل هذا التنوع العرقي والفسيفساء الإثني وراء ما تشهده هذه الدول من حروب مدمرة؟ بمعنى آخر، هل يمكن اعتبار التنوع داخل مجتمع بشري مصدراً لخطر ونقمة، أم أنه نعمة تم استغلالها من قِبل الأحزاب والقيادات الدينية والسياسية؟

لاشك في أن الاحتمال الثاني هو الأقرب، وذلك بمقارنة وضع تلك الدول العربية بوضع دول تفوقها من حيث التنوع، كالهند مثلاً، التي يتمتع سكانها، البالغ عددهم مليار نسمة، بمعتقدات دينية مختلفة، وعادات متباينة ولغات تقدَّر بالمئات، لكنها تمكنت من استثمار ذلك التنوع في وحدة جعلتها مثالاً للدول المحيطة بها التي «بلقنتها» تعدديتها، كما حدث في البلقان.

البداية كانت من الرئيس الأسبق نهرو، الذي استثمر خصوصية الواقع الهندي، بإصراره وعمله على ضرورة احترام القيم المختلفة التي تحكم مكونات المجتمع الهندي.

ومنذ استقلال الهند، مثّل النظام الفيدرالي والديمقراطية العاملين الأساسيين في إدارة الأزمات في الهند وحلها.

التنوع بحد ذاته نعمة، لكن النقمة تكون حين يتم توظيف مثل هذا التنوع واستغلال الهويات الدينية والعرقية في الصراع السلطوي، وبحيث يتم استقطاب هوية من دون أخرى، لخلق حالة من التصادم التي قد تخدم فئة في مرحلة معينة.

فأي حراك أو ثورة أو انتفاضة سياسية يكون أساسها مناصرة هوية دينية بحد ذاته، أو عرقية أو مذهبية، يكون مآلها أن هذه الهوية أو المذهب أو العرق يصبح «الأداة» في الصراع مع هويات أخرى.

ما يحدث اليوم في العالم العربي قد يكون أكثر تعقيداً من ذلك، لكن جزءاً كبيراً من المشكلة يعود إلى «الأدلجة» المتعمدة لبعض الهويات، وبالأخص المذهبية، وكما يحدث في حالتي السُنة والشيعة، بشكل جعل من التعددية في عالمنا نقمة قبل أن تكون نعمة.

Suad.almojel@gmail.com
@sualamojel

دقت الساعة لحفلة على الخازوق!

علي حسين العوضي

ما بين 13 يونيو 1962 و23 مارس 2016 هناك ما يقارب 54 عاماً (تقل قليلاً بحساب الأشهر والأيام)، وهذه الأعوام مثلت الحياة لجسد عاش حلاوة الأيام ومرارتها.. بُعديها الوطني والقومي.. انتصاراتها وهزائمها.. عصور الازدهار والانكسار، مدافعاً عن قضيته، ومصححاً لأوضاع خاطئة.

خلال هذه الأعوام، مرَّ هذا الجسد بحالات عصيبة، مرض فيها واعتل، لكنه أراد الحياة، فتغلب على جميع الظروف، وواجهها بقوة وثبات.. تصدى للطعنات كافة، صامداً أمام أيادٍ حملت «خناجر» أرادت أن تنهي حياة هذا الجسد وتغتاله.

سنوات طوال تحمَّل فيها هذا الجسد آلام الدهر، وظل صابراً، ومتفائلاً بحياة أفضل.. كان يأمل أن يواصل مسيرته، إلا أن «الأقدار» لم تمهله، وقررت رحيله.

لم يَسر هذا الجسد بـ «درب الزلق»، الذي استهوى البعض، ولم يكن يوماً رافعاً شعار «حامي الديار»، بل كان أقرب لـ «ممثل الشعب» في رؤيته وطرحه وفكره، لكن في النهاية أزِفَ الوقت و«دقت الساعة».

إنهم لم يرحموا هذا الجسد، وكأنهم أرادوا مسح تاريخه من الوجود، فها هم اليوم يعدون العدة لـ «حفلة على الخازوق».

وليعلم مَن أراد الاحتفال، أن «الرسالة» لم ولن تموت، لأن هناك جيلاً واعياً قادماً يحملها بيده، يُكمل المسيرة التي تخلَّى البعض عنها، إما متعمداً أو جاهلاً. فرحلة الحياة باقية ومستمرة، والبقاء دائماً لمن يقدم كفنه قبل روحه، والتاريخ يكتب، ولن يمحوه أو يشوهه البعض لمجد زائف.

لن نسكب دموع الحزن، كما يتصور البعض، بل ستكون ولادة جسد جديد مفعم بالأمل نحو مستقبل يراه جيل الربيع وفق محدداته وبرامجه.

الفراغ السياسي.. إلى أين؟!

فوزية أبل

على الرغم من حدة المناقشات التي تشهدها الكويت حالياً، فإن المناخ العام يفيد بوجود نوع من الفراغ في العمل السياسي، ونوع من المراوحة في طرح المواضيع نفسها، ولو بوسائل جديدة، وبتعابير مختلفة.

قد يصح القول أيضاً إن الخلافات تستهلك كثيراً من رصيد قوى يفترض بها أن تطرح هموم المواطن، وأن تواكب العصر بكل معاني الكلمة، بعيداً عن الحساسيات السياسية، وعن الهموم الشخصية البحتة.. فيكون هناك تفاعل حقيقي مع المستجدات، واحترام لمختلف مكونات المجتمع، وعدم الاكتفاء بطرح مسألة معينة، ثم التخلي عنها.

الفراغ يلمسه المواطن العادي، وعلى غير صعيد، هناك فجوة بين المزاج الشعبي، الذي يتمتع بالحيوية والانطلاق الحي، وغياب الحوار الحقيقي وانعدام وجود برامج لدى السياسيين لمعالجة الثغرات ولحل المشكلات.

إنها بالتالي أزمة ثقة، وذات تشعبات وتداعيات عدة.

وفي غياب أي رؤى أو برامج سياسية واجتماعية وإنمائية، وغياب دور فاعل للسياسيين، لابد أن تتولد وسائل أخرى للدفاع عن مصالح الناس الحيوية، الأمر الذي قد يؤدي إلى توتر في المناخ العام، وحالة من الضبابية الشديدة والارتباك، ولغة الطائفية، وانتشار النفاق السياسي، وسياسة الجمود، والتشويش يسود المشهد السياسي في الكويت.

لا شك في أن الفراغ السياسي يكون له «حضوره» وتأثيراته على المجتمع، في حال عدم وجود برلمان فاعل، وبرامج حكومية واضحة المعالم.

ومن البديهي القول إن هناك جملة من التساؤلات تُطرح حول مَن الذي سيملأ الفراغ، فيما تخلو الساحة من سياسيين قادرين على التعاطي مع المستجدات، كما تخلو من أفكار جديدة، بأن تعبر عن مطامح المواطنين.

ولا ننسى أن للفراغ السياسي تأثيره على مشاريع التنمية والإصلاح، وهناك أناس منعزلون أو متقوقعون حول أنفسهم أو يراقبون ما إذا كانت ستحصل يقظة في الأداء البرلماني وفي الفكر السياسي.

بالطبع، هناك أشخاص يبادرون، في حالة كهذه، إلى محاولة ملء الفراغ، وقد يكونون موضع ثقة، لكنهم قلائل، أو إمكاناتهم ضئيلة.

مُجمل هذا السياق ستدفع البلاد ثمن تداعياته، والمَخرج من الفراغ ينبغي أن يكون عبر الحوار البنَّاء والتوافق، والسعي لإعادة الروح إلى المؤسسات، وعدم انتظار حصول أزمة فراغ نعود بعدها إلى العمل السياسي الجاد والمؤسساتي.

ولابد أن يتخلى الجميع عن روح التحدي والانتقام وتصفية الحسابات، وتبادل الاتهامات، وأن يعمل الجميع من أجل مصلحة البلد، وصون أمنه واستقراره.

نأمل بتغليب لغة الحوار والتفاهم ورأب الصدع، والخروج برؤية استشرافية وخطوط عريضة، وأن نخطو خطوة تاريخية لإعادة التأهيل للمشهد العام، حتى لا يفضي هذا الفراغ إلى حالة من الانسداد السياسي، ونحتاج إلى تصور سياسي جديد ينسجم مع الحالة السياسية الراهنة، فحجم الفراغ السياسي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة.

السلام أولى من الحرب

حبيب السنافي

مقابلة الرئيس الأميركي باراك أوباما مع صحيفة "ذي أتلانتيك" تفتح الباب مجدداً لمراجعة التفكير، وإعادة النقاش حول مصير علاقة دول الخليج بما حولها من دول إقليمية مؤثرة، خصوصاً إيران، فأميركا وغيرها من الحلفاء لن يضمنوا لشعوب المنطقة أمنها واستقرارها للأبد، ودس أنوفهم في صراعات دول المنطقة، سياسياً وعسكرياً، ارتكازه على جلب مصالحهم، لا مصالحنا.

ومع الأسف، فسطوة نفوذهم وتدخلاتهم تتسع دوائرها يوماً بعد آخر، ما دام خط الرسم البياني لتخبطنا وتشرذمنا يعلو سهمه بلا توقف أو تراجع.

الرئيس أوباما بدا ناقداً صريحاً بلا مجاملة لأوضاع الدول الخليجية، والسعودية تحديداً، ما أفلت الإعلام الخليجي لمهاجمته والتنديد بالمقابلة، وكأن أوباما ينتظر ردود أفعالهم ليعيد التفكير بالاستراتيجية الأميركية الراسية على أولوية المصالح الرأسمالية، قبل أي مبدأ أخلاقي "يلعلع" به الإعلام الخليجي الحكومي!

مفاتيح السلام بالمنطقة لن يصنعها سوانا، والاستقرار لن يمكث إلا بإدراك حكومات المنطقة أن التفاهم والتوافق لن يتحققا إلا على طاولة المفاوضات اللامشروطة، لا ساحات الحرب المتمددة على معظم الخارطة العربية.

الاستقطابات العربية ناحية الشرق والغرب لن تثمر سوى الخراب والدمار لمنطقتنا، مع سلب واستنزاف خيرات دولنا ومواردها، وعلينا تذكير الحكومات الخليجية، بأنها سجلت عجزاً في موازناتها العامة بما يوازي 160 مليار دولار، ومؤسسات التصنيف الائتماني تتوخى الحذر بشأن نظرتها المستقبلية لاقتصادات دول الخليج.

ثمالة أرصدة الصناديق الخليجية غيَّبت الحكمة والرصانة في استغلال واستثمار أموال الشعوب الخليجية المبددة على ترسانة أسلحة لم توفر الحد الأدنى من مشاعر الأمان لشعوبها، وعلى الضد عمَّقت من شرخ الخلافات وحدة الصراع بين الأنظمة العربية نفسها، تدفع الشعوب ثمنها الفادح قتلاً وتهجيراً.

أوباما لم ينتقد المذهب السُني نفسه، إنما أشار بأصابع الاتهام لرعاة المناهج السلفية الجهادية، التي بذروها أينما تمكنوا من ذلك، وأفصح بأن إندونيسيا مثالاً.

مناورات "رعد الشمال" استعراض عسكري لدول لا تجمعها مصالح استراتيجية طويلة الأمد، كبقية الأحلاف العسكرية العالمية، ومن العسير لهذه القوات تأمين الحماية اللازمة والضرورية لحدودنا الخليجية، بدليل تمركز قواعد للقوات الأجنبية بكل الدول الخليجية بلا استثناء.

الحل يعيدنا للمربع الأول في تشييد علاقاتنا الخارجية على مبادئ المصالح والأهداف والثقة المشتركة بين القوى الإقليمية، عوضاً عن الابتزاز والاستمالة لحظيرة مشاريع صراعات عقيمة مع "عدو مفترض"، لمجرد فرض تثبيت شرعي دولي لأنظمة مهددة.

تصدر عن شركة الطليعة للطباعة والنشر

الموقع: www.altaleea.com ايميل الطليعة: info@altaleea.com

العنوان: الكويت- الشويخ- طريق المطار- شارع الصحافة

ص.ب: 1082 الصفاة- الرمز البريدي 13011

شكاوى التوزيع

في حال تعثر وصول الطليعة الاتصال 24833199

هواتف البدالة: 24840471 -24845251- 24847207 الفاكس: 24849627